العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر في مصر:
١٩٩٠/١٩٩١ ــ ٢٠٠٤/٢٠٠٥

أ.د. هناء خير الدين وأ.د. هبة الليثي

ورقة عمل رقم (١١٥)

ديسمبر ٢٠٠٦

ترجمة فاطمة الزهراء على الخوالدة

تتقدم المؤلفتان بالشكر لكل من الباحثة سارة النشار لمعاونتها البحثية الكفء، والسيدة غادة سمير لمعاونتها الإدارية المتميزة.

١- مقدمة

يعد خفض معدلات الفقر من الأهداف الرئيسية للتنمية، ويتطلب تحقيق هذا الهدف اتباع مزيج قوي من سياسات النمو والتوزيع الخاصة بكل دولة (Bourguignon 2005)، فالدول التي مزجت بين تحقيق نمو سريع وتحسين نمط توزيع الدخل كانت الأسرع في خفض معدلات الفقر. وقد أصبح واضحا أن "حجم ونوعية تشغيل الفقراء" هما من العناصر الهامة اللازمة لتحديد كيفية ترجمة النمو إلى ارتفاع في دخل الفقراء (Osmani 2003، وقد تمت الإشارة إليه في دراسة El-Laithy and El Ehwany 2006). إلا أنه عندما تكون للسياسات التي تهدف إلى تحقيق عدالة التوزيع آثار سلبية على النمو، يصبح تخفيف حدة الفقر محدودا أو سلبيا. كما أنه عندما يصاحب النمو تدهور في توزيع الدخل يصبح أيضا الأثر على النمو محدودا أو سلبيا. وبالتالي فمن المفيد بحث الأهمية النسبية لعاملي النمو وعدم العدالة عند محاولة تحقيق توازن سليم بين العدالة والتدخلات لمساندة النمو.

وتسعى هذه الدراسة استنادا إلى التجربة المصرية منذ بداية التسعينيات[١] وحتى الآن إلى تفسير النمو المشاهد في مصر، وربطه بزيادة معدلات الفقر خلال هذه الحقبة، وذلك في محاولة لتحديد إذا ما ارتبط النمو الاقتصادي بتحسن في توزيع الدخل بحيث أدى كلاهما معا إلى خفض معدلات الفقر بصورة معنوية، أم خلافا لذلك، صاحب النمو تدهور في توزيع الدخل أضعف أو حتى عكس أثر النمو في خفض معدلات الفقر. وقد تم تقسيم الفترة موضوع الدراسة إلى ثلاث فترات فرعية تتوافق مع المدد الزمنية المنقضية بين الأربعة مسوح المتتالية للدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة المتاحة عن هذه الحقبة بأكملها. كما تقدم الدراسة تحليلا على ثلاثة مستويات مختلفة: *مستوى الاقتصاد الكلي* الذي يتناول تجربة النمو الاقتصادي لمصر خلال الخمسة عشر عاما الماضية؛ *والمستوى القطاعي* الذي يستعرض نمط النمو في مختلف قطاعات النشاط ومستويات الفقر في هذه القطاعات؛ *ومستوى الأسرة*، حيث تبحث الدراسة نمط التوزيع ومؤشرات الفقر لمختلف مجموعات الإنفاق.

ويعتمد التحليل على بيانات سلاسل زمنية وبيانات مقطعية مستقاة من مصادر مصرية تم استكمالها باستخدام مصادر دولية. فبينما استخدمت الدراسة الأرقام الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي وبالتشغيل الكلي والقطاعي من وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، تم حساب البيانات الخاصة برصيد رأس المال من قاعدة بيانات نهرو وداهرشوار (Nehru and Dhareshwar 1993) ومن البنك الدولي World Bank. كما تم حساب مقاييس التوزيع والفقر من أربعة مسوح متتالية للدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة أُعدت خلال الفترة من ١٩٩٠/١٩٩١ وحتى ٢٠٠٤/٢٠٠٥،[٢] والتي أجراها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS).

---

[١] اختير عام ١٩٩٠/١٩٩١ لبداية التحليل حيث يعد بمثابة نقطة تحول في تاريخ الاقتصاد المصري الحديث لأنه شهد بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي الذي يهدف إلى القضاء على الخلل في الاقتصاد الكلي وإصلاح أوجه القصور الاقتصادي نتيجة اتباع سياسات اقتصادية مكلفة والقصور المؤسسي خلال العقود الماضية.

[٢] السنوات المشار إليها هنا وفيما بعد هى السنوات المالية التي تبدأ في الأول من يوليو وتنتهي في ٣٠ يونيو من العام الذي يليه. وقد تم تنفيذ المسوح الأربعة عن الأعوام ١٩٩٠/١٩٩١، و١٩٩٥/١٩٩٦، و١٩٩٩/٢٠٠٠، و٢٠٠٤/٢٠٠٥.

وتنقسم هذه الدراسة كالتالي: يلي هذه المقدمة القسم الثاني ويناقش بعض الملامح الرئيسية لتجربة النمو في الاقتصاد الكلي. في حين يقوم القسم الثالث ببحث اتجاهات الفقر الكلية في مصر ومناقشة عنصري النمو والتوزيع في مقاييس الفقر. ثم يتناول القسم الرابع بالتحليل الأنماط القطاعية لنمو كل من الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل، مع محاولة ربط هذه الأنماط المشاهدة بتوزيع الدخل والفقر. بينما يلقي القسم الخامس الضوء على السياسات اللازمة لتحقيق نمو عادل. ويضم القسم السادس الملاحظات الختامية.

٢- أهم ملامح النمو في مصر

٢-١ *نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٠/١٩٩١ – ٢٠٠٤/٢٠٠٥)*

حقق الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة موضوع الدراسة نموا حقيقيا بلغ ٤.٢% في المتوسط سنويا، وقد تميز هذا النمو بتقلبات متكررة حول المعدل المتوسط تراوحت بين -٠.٥٠٣ كحد أدنى في عام ١٩٩٢/١٩٩١ و٦.١٥% كحد أقصى في عام ١٩٩٨/١٩٩٧ بانحراف معياري يعادل ١.٧١%.

وبعد التراجع الحاد للنمو خلال عام ١٩٩٢/١٩٩١، وفي أعقاب الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار بغية مواجهة الاختلالات الداخلية والخارجية الملموسة التي كانت مصر تواجهها، استطاع برنامج الإصلاح الاقتصادي تقليل درجة هذه الاختلالات الماكرو اقتصادية وتحقيق ظروف مواتية لتحقيق نمو مستدام. فاستعاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عافيته خلال عام ١٩٩٥/١٩٩٤ ليصل إلى الذروة متجاوزا ٦% في عام ١٩٩٨/١٩٩٧ كما يتضح من الشكل (١). ويمكن إرجاع هذا النمو إلى زيادة استثمارات القطاع الخاص التي تركزت بصفة أساسية في تراكم المخزون، أكثر منه إلى الزيادة في تكوين رأس المال الإجمالي الثابت وفي استثمارات القطاع العام في مشروعات البنية التحتية الكبرى. إلا أن الاقتصاد المصري واجه منذ ذلك الوقت عدة صدمات خارجية، حيث بدأ معدل النمو الاقتصادي في التراجع منذ عام ١٩٩٩/١٩٩٨ نتيجة لأثر ثلاث صدمات خارجية مجتمعة تتمثل في: أزمات الأسواق الناشئة في آسيا، وحادثة الأقصر، بالإضافة إلى الهبوط الحاد في أسعار النفط خلال عام ١٩٩٨ فضلا عن تراخي جهود الإصلاح الاقتصادي الهيكلي، وما تلا ذلك من أزمة الاقتصاد العالمي نتيجة هجمات الحادي عشر من سبتمبر في عام ٢٠٠١. وازداد الأمر سوءا نتيجة حرب العراق، وما ترتب عليها من ظروف سياسية غير مستقرة في المنطقة وركود في المناخ العالمي. وانعكس هذا التباطؤ بوضوح على المؤشرات القطاعية العينية وعلى المسوح الخاصة بالأعمال (ERF and FEMISE2 2004, pp.11-12).

الشكل (١): معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وفي الناتج الحقيقي للعامل (١٩٩١/١٩٩٠ – ٢٠٠٥/٢٠٠٤)* (%)

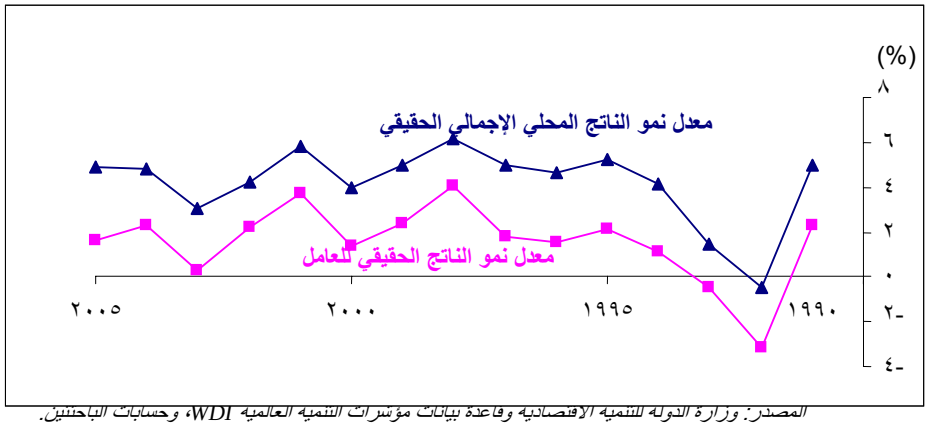

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية WDI، وحسابات الباحثتين.

**السنوات المشار إليها في الشكل أعلاه هى السنوات المالية، أى أن عام ٢٠٠٠ يشير إلى العام المالي ١٩٩٩/٢٠٠٠ الذي بدأ في الأول من يوليو ١٩٩٩ وانتهى في الثلاثين من يونيو ٢٠٠٠، وهكذا.*

واستمر معدل النمو الاقتصادي في التباطؤ خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، مقاربا لـ ٤.٣%، كما ظل النشاط الاقتصادي خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ مقيدا نتيجة نقص العملة الأجنبية، وعدم فعالية السياسة النقدية، وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، وركود المناخ الإقليمي والعالمي. ثم تم تعويم الجنيه المصري في يناير عام ٢٠٠٣ مما أدى إلى خفض قيمته بأكثر من ٣٠%، بينما تراجع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٣%، أى أدنى بكثير من قدرة الاقتصاد المصري ومن المعدل اللازم لخفض معدل البطالة وتوفير فرص عمل للمنضمين حديثا إلى سوق العمل، كما ارتفع معدل التضخم بصورة سريعة. ورغم ذلك تجاوز معدل النمو ٤.٧% خلال عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣، ثم وصل إلى نحو ٥% خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، ومن المتوقع أن يتجاوز ٦% في نهاية عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وبداية العام التالي. ويرجع استرداد الاقتصاد القومي لعافيته إلى انتعاش قطاع السياحة، وزيادة صادرات السلع والخدمات، وحدوث زيادة متوسطة في مستوى الإنفاق الاستهلاكي، إلى جانب استمرار التوسع المالي المرتبط بتفاقم عجز الموازنة العامة. كما أنه من المتوقع زيادة الاستثمارات واستهلاك القطاع الخاص نتيجة خفض معدلات الضرائب على دخل الأفراد والشركات (UNDP and INP 2005 pp.86-87).

٢-٢ مصادر النمو في نصيب العامل من الناتج: كثافة رأس المال والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

تفترض حسابات النمو وفقا للفكر الاقتصادي النيو الكلاسيكي وجود مصدرين محتملين للنمو في الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج الكلي. يتمثل أولهما في نمو المدخلات المادية المستخدمة في الإنتاج، بينما يتمثل المصدر الثاني في البواقي غير المشاهدة بعد أخذ نمو المدخلات في الاعتبار. ويمثل نمو البواقي (أو ما يطلق عليه متبق سولوSolow residual) المكاسب في الناتج نتيجة تحسن الكفاءة التكنولوجية في استخدام المدخلات المادية، ويعرف بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وتشمل هذه البواقي تأثير العوامل المؤثرة في دوافع العمال، وإنتاجية رأس المال، ومستويات تعليم، وصحة ومستوى معيشة أفراد المجتمع، وكفاءة تخصيص الموارد، والحصول على وتطبيق التكنولوجيا الحديثة، كما تشمل أخطاء القياس وأخطاء إحصائية غير معروفة في بيانات الناتج أو المدخلات.

وقد تم تقدير نصيب رأس المال للناتج، أو مرونة الناتج لرأس المال بـ ٠.٥٠٩،[٣] وذلك باستخدام دالة إنتاج كوب ودوجلاس Cobb-Douglas المتجانسة خطيا مع تقدم فني محايد وفقا لهيكس Hicks-neutral technical progress وعنصرين فقط من عناصر الإنتاج—وهما العمل ورأس المال (أنظر الملحق (١))— وبافتراض معدل إهلاك قدره ٥% سنويا، أمكن قياس الإسهام النسبي لرأس المال، أو مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال، وقد بلغ ٠.٥٠٩. باستخدام هذه التقديرات والنمو المشاهد في رأس المال والتشغيل، أمكن تقدير الإسهامات النسبية لهذه العوامل المادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي يمكن اشتقاق مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتبقي من هذه العلاقة.

ويتضح من البيانات أن التشغيل قد حقق نموا بلغ ٢.٦٣% في المتوسط سنويا خلال الفترة بأكملها. كما كان النمو في معدلات التشغيل سنويا خلال الفترة ١٩٩١/١٩٩٠ – ٢٠٠٥/٢٠٠٤ مستقرا بدرجة ملحوظة، مع وجود استثناءات قليلة، وبانحراف معياري ضئيل نسبيا يعادل ٠.٤٥% (انظر الجدول (م-٤)). ونتيجة استقرار متوسط نمو التشغيل، شوهد تغير مشترك بين كل من الناتج ونصيب العامل من الناتج على النحو المبين بالشكل (١)، وبين معدلات النمو في رأس المال وفي نسبة رأس المال-للعمل. ومن ثم، فباستبعاد تقلبات نصيب العامل من الناتج، يتضح أن نمو رأس المال المادي كاف لتفسير سلوك تغيرات الناتج الحقيقي. كما أن استقرار معدلات نمو التشغيل في ظل تنمية محدودة لرأس المال البشري وتواضع مهارات العمل—نتيجة عدم كفاءة نظام التعليم الرسمي—يحد من دور مشاركة العمل في عملية النمو (Kheir-El-Din and Moursi 2007). وتقدم هذه المشاهدات سبيلا بديلا لتفسير مساهمات مختلف مصادر نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال تقسيم نصيب العامل من الناتج إلى مكونين: يتمثل أحدهما في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، بينما يتمثل الآخر في أثر

[٣] هذه النسبة أقل من نصيب رأس المال من الناتج المقدر في دراسة لخير الدين ومرسي عن الفترة من ١٩٦٠ وحتى ١٩٩٨، والتي قدرته بـ ٠.٦٠٦.

تغير كثافة رأس المال على الاقتصاد كما يتضح من التطورات في نسبة رأس المال للعمل k (انظر الملحق (١)). ويعكس الجدول (١) هذا التقسيم.

الجدول (١): مصادر النمو في نصيب العامل من الناتج (متوسط الزيادة السنوية %)

	٩١/٩٠-٠٥/٠٤	٩١/٩٠-٩٦/٩٥	٩٦/٩٥-٠٠/٩٩	٠٠/٩٩-٠٥/٠٤
نمو نصيب العامل من الناتج	١.٥٠٩	٠.٥٤٦	٢.٣٤٩	١.٩٩٣
من الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج	-٠.١٥٣	- ١.٠٨٨	٠.٠٨١	٠.٧٨٢
من زيادة نسبة k	١.٦٦١	١.٦٦٣	٢.٢٦٧	١.٢١٠
بنود للتذكرة %				
نسبة الاستثمار/ الناتج المحلي الإجمالي	٢١.١٧٨	١٩.٨٢٤	٢٣.٨٢٠	٢٠.٦٨٩
متوسط معدل النمو السنوي في رأس المال لكل عامل	٣.٣٢٥	٣.٢٦٥	٤.٥٥٨	٢.٤١٠

المصدر: تقديرات الباحثتين استنادا إلى قاعدة بيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، ومؤشرات التنمية العالمية WDI.

أ- تغير كثافة رأس المال

يوضح الشكل (٢) العلاقة بين نصيب العامل من الناتج والنمو في رأس المال لكل عامل (كثافة رأس المال). ونظرا لعدم توافر معلومات كافية عن هيكل وعمر وإنتاجية رصيد رأس المال سواء على المستوى الكلي أو على المستوى القطاعي في مصر، تستخدم التدفقات الاستثمارية عادة لتفسير أثر تغيرات رأس المال على النمو في الناتج (Kheir-El-Din and Moursi 2007).

ومن الملامح البارزة لتغير كثافة رأس المال هو استمرارها في التراجع منذ عام ١٩٩١/١٩٩٠ وحتى منتصف التسعينات من القرن العشرين، مما يعكس الهبوط الحاد في الاستثمارات العامة الذي صاحب جهود التثبيت الاقتصادي، في وقت لم تستطع فيه استثمارات القطاع الخاص تعويض هذا الهبوط لانخفاض المدخرات المحلية. ثم ارتفعت نسبة كثافة رأس المال نتيجة الاستثمارات الضخمة للقطاع العام في المشروعات الكبرى بدءا من عام ١٩٩٦/١٩٩٥، وكذلك نتيجة زيادة استثمارات القطاع الخاص لسهولة الحصول على التمويل من خلال الائتمان المصرفي. ولكن في نهاية التسعينيات من القرن الماضي، وخاصة بحلول عام ١٩٩٩/١٩٩٨، تراجعت نسبة رأس المال للعمل مرة أخرى في ظل ضغوط الركود التي تعرض لها الاقتصاد المصري ونتيجة الصدمات الخارجية سالفة الذكر وعدم وجود إصلاحات هيكلية في الداخل. كما تقيدت كثافة رأس المال بانخفاض استثمارات القطاع العام التي تقيدت بدورها بزيادة عجز الموازنة العامة وتزايد الدين المحلي، ثم انخفضت أكثر نتيجة تقلص استثمارات القطاع الخاص بسبب تناقص المدخرات المحلية وتقييد الائتمان المصرفي، وخاصة مع اقتراب نهاية الفترة موضوع الدراسة (Dobronogov and Iqbal 2005; and Abdel-Kader 2006). وبحلول عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣، ارتفعت كثافة رأس المال بصورة متواضعة، إلا أن هذه الزيادة لم تستمر خلال العام التالي نتيجة الجهود المتكررة التي بذلتها الحكومة لحل مشكلة البطالة من خلال توظيف عدة آلاف من الخريجين الجدد خلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة.

شكل (٢): معدلات النمو في نصيب العامل من الناتج وفي نسبة رأس المال للعمل (%)

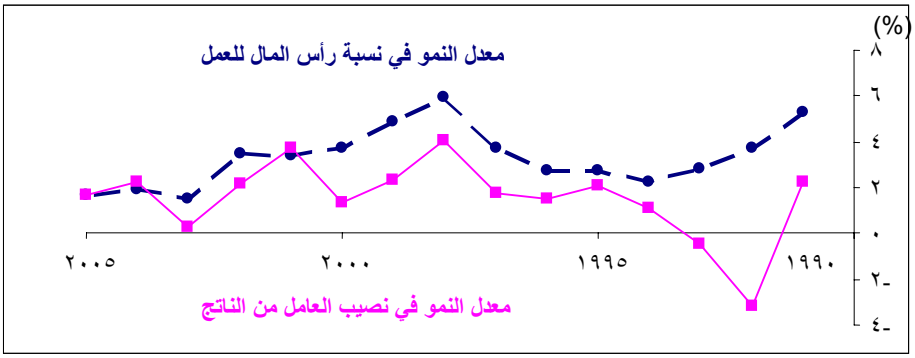

المصدر: تم حساب رصيد رأس المال من بيانات نهرو وداهرشوار Nehru and Dhareshwar وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية WDI؛ وتم حساب نصيب العامل من الناتج من أرقام الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التشغيل من قاعدة بيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية ومؤشرات التنمية العالمية WDI.

وارتبطت هذه التغيرات، إلى حد بعيد، بنمو نصيب العامل من الناتج. إلا أنه كانت هناك دائما فجوة في الموارد المحلية في مصر، وكان عادة ما يتم التغلب على هذه الفجوة- أى الفرق بين المدخرات المحلية والاستثمار بواسطة الموارد التمويلية الخارجية. وبالتالي، يمكننا افتراض أن ارتفاع الاستثمار من خلال زيادة المدخرات المحلية والائتمان المصرفي ومن خلال تشجيع تدفقات رأس المال الأجنبي من شأنها زيادة النمو الاقتصادي.

ب- دور التقدم الفني

يوضح الشكل (٣) أن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج كانت متقلبة خلال الفترة ١٩٩١/١٩٩٠ – ٢٠٠٥/٢٠٠٤، ولكنها مالت إلى الارتفاع بصورة متواضعة في نهاية الفترة مما يشير إلى حدوث زيادة سنوية في مساهماتها في نصيب العامل من الناتج بنسبة ٠.٧٨٢% بحلول الفترة الفرعية الثالثة، كما هو مبين في الجدول (١).

كما سجل متوسط نصيب العامل من الناتج خلال الفترة ١٩٩١/١٩٩٠-٢٠٠٥/٢٠٠٤ ارتفاعا بمعدل متواضع بلغ ١.٥١% سنويا. وكانت مساهمة نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في نصيب العامل من الناتج سالبة، في حين مالت الزيادة في كثافة رأس المال إلى تجاوز النمو في نصيب العامل من الناتج بنحو ١٠%.

وبتقسيم الفترة موضوع الدراسة إلى ثلاث فترات فرعية، يتضح أن المساهمات النسبية في نصيب العامل من الناتج تغيرت بدرجة ملحوظة، كما ارتفعت المساهمة النسبية لنمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في نمو نصيب العامل من الناتج بحيث تجاوزت القيمة السالبة—مما أكد على الدور الرئيسي لكثافة رأس المال في

تفسير تغيرات نصيب العامل من الناتج—وأصبحت موجبة بنحو ٣.٤% وتزايدت إلى ما يقترب من ٤٠% وفقا للجدول (١).

الشكل (٣): معدل النمو في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (%)

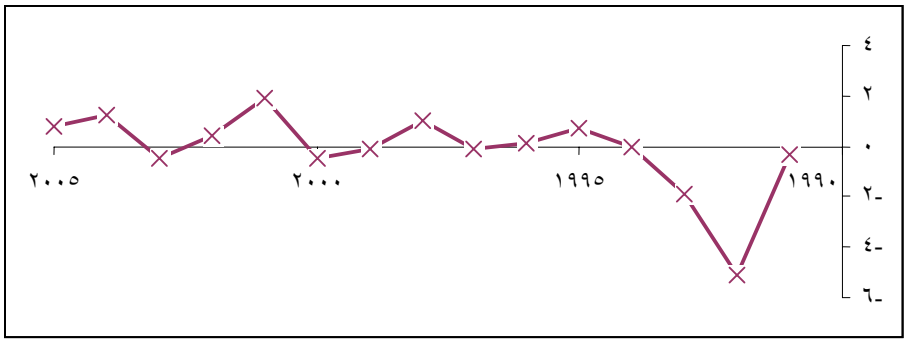

المصدر: تقديرات الباحثتين استنادا إلى بيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية WDI.

وهكذا، لعب نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج خلال الفترة موضوع الدراسة دورا نسبيا متزايدا في تفسير التغيرات المشاهدة في نمو نصيب العامل من الناتج، غير أن أثر زيادة كثافة رأس المال ظل مهيمنا، مما يفسر التراجع المشاهد في معدل نمو نصيب العامل من الناتج نتيجة الهبوط الحاد في كثافة رأس المال الذي ارتبط بانخفاض استثمارات القطاع العام واستثمارات القطاع الخاص المقيدة بانخفاض إمكانية النفاذ للائتمان المصرفي.

٣- اتجاهات الفقر الكلية في مصر

٣-١ *مقاييس الفقر خلال الفترة ١٩٩٠/١٩٩١ ــ ٢٠٠٤/٢٠٠٥*

انخفضت خلال النصف الثاني من التسعينات من القرن العشرين معدلات الفقر في مصر ولأول مرة منذ بداية الثمانينات من ذات القرن. وقد انعكس هذا الانخفاض على مختلف مقاييس الفقر—تراجع معدلات كل من وقع وعمق وحدة الفقر—المقدرة على أساس خط الفقر للأسرة المحسوب كمجموع خطي الفقر الغذائي والفقر غير الغذائي، وفقا لتكلفة الاحتياجات الأساسية (World Bank and Ministry of Planning 2002). وارتبط هذا الانخفاض في مقاييس الفقر بعودة النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ١٩٩٤/١٩٩٥ والذي استمر حتى نهاية ذلك العِقد. ثم تراخى الأداء الاقتصادي بدءا من عام ٢٠٠١/٢٠٠٢، كرد فعل على هجمات الحادي عشر من سبتمبر وحالة انعدام الاستقرار التي شهدتها المنطقة نتيجة هذه الهجمات. وساهم تباطؤ الائتمان المحلي في تعزيز ضغوط الركود. كما أن انخفاض قيمة الجنيه بعد تعويمه في يناير ٢٠٠٣ أدى إلى رفع متوسط معدل التضخم المحلي من ٢.٤% في عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ٣.٢% في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ثم إلى ٨.١% في عام

٢٠٠٤/٢٠٠٣.[٤] ونظرا لطبيعة الفقر الضحلة في مصر، ربما يكون كثيرون ممن تجاوزوا خط الفقر خلال الفترة الفرعية ١٩٩١/١٩٩٠-١٩٩٦/١٩٩٥ ثم الفترة الفرعية ١٩٩٦/١٩٩٥-٢٠٠٠/١٩٩٩، قد عادوا وانزلقوا إليه مرة أخرى خلال الخمس سنوات التالية (الجدول (٢)). وبلغت معدلات الفقر الكلية في مصر ١٩.٥٦% في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ وفقا لخط الفقر المطلق، أى أنها تجاوزت بقليل المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٩٦/١٩٩٥ بعد أن كانت قد تراجعت إلى ١٦.٧% خلال عام ٢٠٠٠/١٩٩٩. وهكذا نجد أن نحو ١٩.٥٦% من سكان مصر أو ما يقرب من ١٣.٦ مليون نسمة لا يمكنهم الحصول على احتياجاتهم الأساسية من الطعام وغيره. ويقاس عمق الفقر بواسطة مؤشر فجوة الفقر الذي يقيس نسبة هبوط الدخل تحت خط الفقر لكافة السكان، والذي بلغ ٣.٩%.

الجدول (٢): مقاييس الفقر الكلية خلال الفترة (١٩٩١/١٩٩٠-٢٠٠٥/٢٠٠٤) (%)

المؤشر*	١٩٩١/١٩٩٠**	١٩٩٦/١٩٩٥	٢٠٠٠/١٩٩٩	٢٠٠٥/٢٠٠٤
P_0	٢٤.١٨	١٩.٤١	١٦.٧٤	١٩.٥٦
P_1	٦.٥٤	٣.٣٩	٢.٩٧	٣.٩٠
P_2	٢.٧٧	٠.٩١	٠.٨٠	١.٠٩

المصدر: تقديرات الباحثتين استنادا إلى مسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة.

* يقيس P_0 وقع الفقر، ويقيس P_1 عمق الفقر، ويقيس P_2 حدة الفقر (Foster, Greer and Thorbecke 1984).

** بناء على خط الفقر للفرد، بينما تم حساب مقاييس الفقر في المسوح الثلاثة التالية بناء على خط الفقر للأسرة.

يتبين من الجدول ارتفاع مقاييس الفقر خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ عنها في عامي ٢٠٠٠/١٩٩٩ و١٩٩٦/١٩٩٥ بغض النظر عن المقاييس المستخدمة، وذلك رغم أن الاختلاف بين عامي ٢٠٠٥/٢٠٠٤ و١٩٩٦/١٩٩٥ قد لا يكون معنويا. وتشير مقاييس الفقر بناء على المسوح الثلاثة الأخيرة إلى وجود تراجع معنوي في كافة مقاييس الفقر مقارنة بالسنة الابتدائية ١٩٩١/١٩٩٠، كما تم إجراء تحليل للهيمنة (Dominance) بغية تقييم صحة هذه النتائج وفقا لخطوط الفقر المستخدمة. وقد تم رسم المنحنيات المناظرة لمقاييس الفقر الثلاثة بيانيا باستخدام قيم متعددة لخط الفقر (من ٤٠% إلى ١٠٠% من متوسط نصيب الفرد من الإنفاق خلال سنوات المسوح الأربعة). ويوضح الشكل (٤) منحنيات وقع الفقر خلال السنوات التي شملها مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة.

يتقاطع المنحنى الخاص بعام ١٩٩١/١٩٩٠ مع المنحنيات الثلاثة الأخرى عند المستويات الأدنى من خطوط الفقر النسبية المحددة بنحو ٤٥% و٥٥% من متوسط نصيب الفرد من الإنفاق سنويا، مما يشير إلى تراجع وقع الفقر خلال الفترة من عام ١٩٩١/١٩٩٠ وحتى عامي ١٩٩٦/١٩٩٥ و٢٠٠٥/٢٠٠٤ عند خطوط الفقر الأدنى المحددة بنحو ٤٥% من متوسط نصيب الفرد من الإنفاق. ثم تراجع وقع الفقر بدرجة أكبر خلال

[٤] قيس متوسط معدل التضخم المحلي بناء على التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، في حين أنه يرتفع في حالة قياسه بالرقم القياسي لأسعار الجملة من ٢.١% في عام ٠٢/٢٠٠١ إلى ١١.٦% في عام ٠٣/٢٠٠٢ ثم إلى ١٧.٨% خلال عام ٠٤/٢٠٠٣ (CBE various issues).

الفترة من ١٩٩١/١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠/١٩٩٩ عند أدنى نهاية لتوزيع الإنفاق بالنسبة للأفراد الذين يعيشون بحوالي ٥٥% من متوسط نصيب الفرد من الإنفاق. إلا أن وقع الفقر كان في عام ١٩٩١/١٩٩٠ أقل من المستوى الذي كان عليه خلال سنوات المسوح الثلاثة اللاحقة بالنسبة لخطوط الفقر، حيث تجاوز ٤٥% من متوسط الإنفاق خلال عامي ١٩٩٦/١٩٩٥ و٢٠٠٥/٢٠٠٤، و٥٥% من متوسط الإنفاق خلال عام ٢٠٠٠/١٩٩٩. الأمر الذي يشير إلى أنه مع خطوط الفقر التي تتجاوز هذه المستويات، تدهورت رفاهة مجموعات الإنفاق الفقيرة في ظل ارتفاع خطوط الفقر مقارنة بسنة الأساس. وكاد وقع الفقر خلال عام ١٩٩٦/١٩٩٥ أن يتطابق مع وقع الفقر خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بالنسبة لكافة خطوط الفقر الأدنى من ٨٠% من نصيب الفرد من الإنفاق، لكنه تجاوزه عند خطوط الفقر الأعلى من ٨٠% من نصيب الفرد من الإنفاق. وأخيرا، كان منحنى وقع الفقر وكذلك منحنيات عمق وحدة الفقر (غير ظاهرة) خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ أعلى دائما من المنحنيات المناظرة خلال عام ٢٠٠٠/١٩٩٩، مما يشير إلى ارتفاع معدلات الفقر وفقا لكافة المقاييس خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ مقارنة بعام ٢٠٠٠/١٩٩٩. ويمكن تفسير هذه المشاهدات من خلال تقسيم وقع الفقر إلى مكوني النمو وإعادة التوزيع.

الشكل (٤): منحنيات وقع الفقر خلال الفترة (١٩٩٠/١٩٩١-٢٠٠٤/٢٠٠٥)

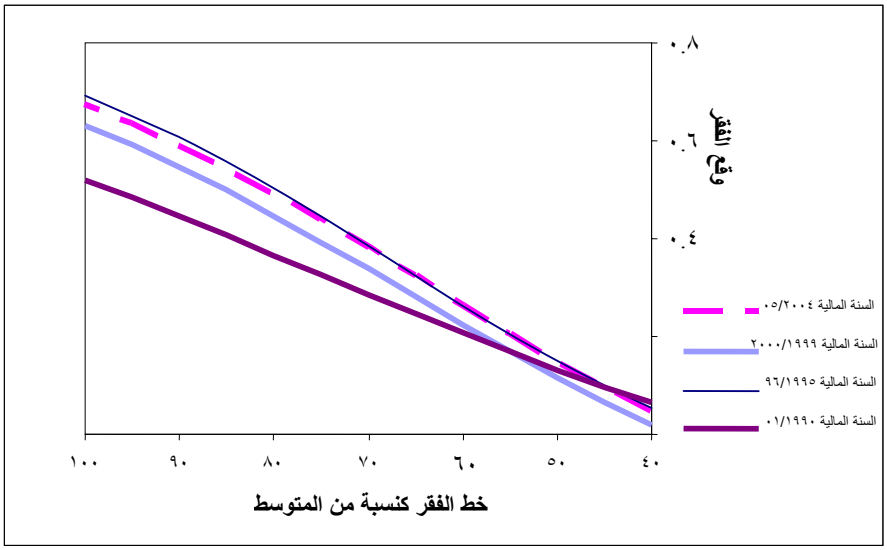

المصدر: حسابات الباحثتين استنادا إلى مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة.

٣-٢ *مكونا النمو وإعادة التوزيع في مقاييس الفقر*

يمكن تقييم التغيرات في نمط توزيع الدخل من خلال متابعة التغيرات في معامل جيني خلال الفترة بأكملها، وكذلك خلال الفترات الفرعية المتتابعة، كما هو مبين بالجدول (٣).

الجدول (٣): معامل جيني استنادا إلى مختلف مسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة

	١٩٩١/١٩٩٠	١٩٩٦/١٩٩٥	٢٠٠٠/١٩٩٩	٢٠٠٥/٢٠٠٤
معامل جيني	٠.٤٤٦	٠.٣٤٥	٠.٣٦٢	٠.٣٢٠

المصدر: حسابات الباحثتين استنادا إلى مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة.

وبرغم تحسن توزيع الدخل بصفة عامة خلال الفترة من ١٩٩١/١٩٩٠ وحتى ٢٠٠٥/٢٠٠٤، حيث انخفض معامل جيني من ٠.٤٥ الى ٠.٣٢، إلا أن هذا التحسن لم يكن منتظما في المسوح المتتالية للأسرة. فقد تحسن توزيع الدخل بصورة معنوية في أول مسحين من ٠.٤٥ الى ٠.٣٥ بسبب ارتفاع الدخل الزراعي بصورة كبيرة نتيجة تنفيذ جهود التثبيت وتحرير الاقتصاد. كما أدى تحرير أسعار التوريد الإجباري للمحاصيل الزراعية الرئيسية وتحرير سعر المدخلات الزراعية الرئيسية إلى حدوث زيادة صافية في الدخل الزراعي، مما يفسر التحسن المشاهد في توزيع الدخل. إلا أن المسح الثالث أظهر تدهورا طفيفا في توزيع الدخل الى ٠.٣٦ مصحوبا بسوء توزيع الإنفاق في المحافظات الحضرية وبوجه خاص في محافظات الصعيد (World Bank and Ministry of Planning 2002). وبالتالي ارتفع معامل جيني المقدر، ثم تراجع من ٠.٣٦ الى ٠.٣٢ بحلول

عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، مما يعكس تحسنا في توزيع الإنفاق بين المسح الأخير للدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة، والمسح السابق له لعام ١٩٩٩/٢٠٠٠.

وعادة ما يتضح عدم العدالة من خلال التغيرات التي تطرأ على مؤشرات توزيع الدخل (الإنفاق)، مثل مؤشر جيني. إلا أن هذه التغيرات ليست بالضرورة مؤشرا على تغير وقع الفقر، حيث إن الأهم هو التغير في المقطع من منحنى لورنز الذي يقع يمين النقطة التي تشير إلى نسبة عدد السكان الفقراء. كما أن مؤشر توزيع الدخل قد يخفق في رصد حدوث تغير ما في هذا المقطع بدقة، إذا كان هناك تغير (تعويضي) في المقطع الأيسر من توزيع لورنز، أى المقطع الخاص بشرائح الدخل الأعلى. وبرغم أن التغيرات في التوزيع قد تستهدف تحقيق العدالة، إلا أنه قد لا يحقق الفقراء كسبا مطلقا، كما أن تحول التوزيع لصالح الأغنياء يمكن أن يؤدي إلى تحقيق مكاسب مطلقة للفقراء.

ويمكن تقسيم الآثار المترتبة على التغيرات المشاهدة في مقاييس الفقر إلى أثرين: أولهما الأثر الناتج عن حدوث تغير متناسب في كافة الدخول بحيث يظل توزيع الدخول النسبية بدون تغيير؛ أى أثر *النمو*. والأثر الثاني هو الأثر المترتب على التغير في توزيع الدخول النسبية، وهذا التغير وفقا لتعريفه يكون مستقلا عن المتوسط وهو أثر *التوزيع*. وبالتالي يمكن أن يظهر تغير الفقر على أنه دالة في النمو، وفي التوزيع وفي تغير توزيع الدخل (Datt and Ravallion 1992).

ظهرت مع مرور الوقت أنماط متعددة ومتباينة من حيث آثار كل من التوزيع والنمو على تغيرات الإنفاق، وعلى الاختلافات في نتائج الفقر خلال الفترة موضوع الدراسة بأكملها وكذلك خلال الفترات الفرعية المتتالية (الجدول ٤). فعلى المستوى القومي وخلال الفترة موضوع الدراسة بأكملها، أدى التحسن في التوزيع إلى خفض وقع الفقر بنحو ١٠.٥%، بينما ارتبط أثر النمو بزيادة في وقع الفقر، بنسبة ٥.٩% الأمر الذي أدى إلى تراجع عام في وقع الفقر بنسبة ٤.٦%، كما شوهد نمط مشابه خلال الفترة الفرعية الأولى. ورغم أن التدهور في توزيع الدخل خلال الفترة الفرعية الثانية أضعف الأثر الإيجابي للنمو على تخفيف وقع الفقر، إلا أن معدلات الفقر سجلت انخفاضا بنسبة ٢.٧%. ويفسر التحسن النسبي في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والتدهور الطفيف في التوزيع، وخاصة في غير صالح الصعيد (World Bank and Ministry of Planning 2002) هذه التطورات خلال الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٦ وحتى ١٩٩٩/٢٠٠٠. وأخيرا، أدى أثر تحسن التوزيع خلال الفترة الفرعية الأخيرة (١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠٠٤/٢٠٠٥)، إلى خفض وقع الفقر بنسبة ١.٨%. غير أن الأثر المعاكس لبطء النمو والذي أدى إلى ارتفاع وقع الفقر (٤.٦%) فاق الأثر الناتج عن التحسن في توزيع الإنفاق (-١.٨%)، مما أدى إلى زيادة شاملة في وقع الفقر بنسبة ٢.٨%.

الجدول (٤): آثار النمو وإعادة التوزيع على التغيرات في وقع الفقر خلال الفترة ١٩٩٠/١٩٩١-٢٠٠٤/٢٠٠٥ (%)

	تغير وقع الفقر نتيجة لـ		
	النمو	إعادة التوزيع	التغير الفعلي
١٩٩٠/١٩٩١-٢٠٠٤/٢٠٠٥	٥.٨٦٦	١٠.٤٨٦-	٤.٦٢٠-
١٩٩٠/١٩٩١-١٩٩٥/١٩٩٦	٤.٨٩٠	٩.٦٦٠-	٤.٧٧٠-
١٩٩٥/١٩٩٦-١٩٩٩/٢٠٠٠	٣.٦٣١-	٠.٩٥٤	٢.٦٧٧-
١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠٠٤/٢٠٠٥	٤.٦٠٧	١.٧٨٠-	٢.٨٢٧

المصدر: حسابات الباحثتين استنادا لمسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة.

تدعم هذه المشاهدات المرونات في مقاييس الفقر بالنسبة للتغيرات في متوسط الإنفاق الاستهلاكي ولمؤشر عدم المساواة المبينة في الملحق (٣).

٣-٣ *منحنيات وقع النمو*

رغم أن معدل النمو الاقتصادي يتم قياسه عادة وفقا لمعدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي، إلا أن قياس تغيرات الدخل بالنسبة لمؤشرات الفقر يجب أن يتم بناء على التغير في الدخل أو الإنفاق *الشخصي* أو الدخل *المتاح للإنفاق*، والذي يتم تعريف حد الفقر وفقا له. كما أنه بالإضافة إلى القطاع العائلي، هناك قطاعات أخرى لها أنصبة في الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي مثل قطاع الأعمال والحكومة، وأنصبة مختلف هذه الجهات لا تظل بالضرورة ثابتة. لذلك، من الطبيعي أن يختلف معدل نمو الدخل (الإنفاق) الشخصي/ المتاح للإنفاق عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي/ الناتج القومي الإجمالي، ويرجع هذا الاختلاف إلى السياسات الاقتصادية الكلية. وسوف يتم تناول هذا الموضوع لاحقا في القسم ٣-٤.

وكما أسلفنا، فإن التحسن في توزيع الدخل، كما يعكسه هبوط معامل جيني، قد لا يرتبط بالضرورة بتراجع وقع الفقر.

وهناك منهج مباشر لتقييم أثر النمو الاقتصادي على وقع الفقر يستند إلى الأخذ في الاعتبار معدلات نمو نصيب الفرد الفقير من الدخل أو الإنفاق. فمن الشائع مقارنة النمو في متوسط الدخل خلال التوزيع مرتبا وفقا لمستويات الدخل، أو ما يعرف أحيانا "بجدول ترتيب بين" (Pen 1971). ولتقييم مدى عدالة النمو، يمكن حساب معدل النمو في متوسط دخل الشرائح المئوية الأشد فقرا باستخدام جدول ترتيب بين. ويوضح الجدول (م-٧) في الملحق (٤) النمو في نصيب الفرد من الإنفاق وفقا للشرائح العشرية (العشيرات) خلال سنوات المسح. وباتباع منهج رافاليون وشين Ravallion and Chen (2001)، يبين "منحنى وقع النمو" مدى اختلاف النمو لشريحة ما quantile عن غيرها بعد ترتيبها وفقا لمستويات الدخل/ الإنفاق.

يعرض الشكل (٥) منحنى وقع النمو في مصر خلال الفترة ١٩٩٠/١٩٩١-٢٠٠٤/٢٠٠٥، والفترات الفرعية الثلاث المكونة لها. وجدير بالذكر أن متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الحقيقي كان في تراجع مستمر خلال كامل الفترة موضوع الدراسة، وكذلك خلال الفترتين الفرعيتين الأولى والثالثة، ولم يرتفع إلا خلال الفترة الفرعية الثانية ١٩٩٥/١٩٩٦-١٩٩٩/٢٠٠٠. كما ظل منحنى وقع النمو لكافة الشرائح في انخفاض خلال الفترة بأكملها، مما يشير إلى تراجع عدم المساواة، حيث إن الشرائح الأعلى تتراجع بصورة أسرع من الشرائح الأدنى. وتقدر الزيادة السنوية في نصيب الفرد من الإنفاق بأكثر من ١٠% بالنسبة للشريحتين المئويتين الأشد فقرا وتتراجع بصورة منتظمة، حتى تصل إلى صفر عند الشريحة المئوية الثلاثين، ثم تتحول إلى السالب لتصل إلى -٢% (متوسط النمو في نصيب الفرد من الإنفاق) بالقرب من منتصف العشير الثامن، وتستمر بعدها في التراجع. الأمر الذي يشير إلى أن توزيع الإنفاق خلال كامل الفترة موضوع الدراسة قد تحسن بصورة ملحوظة، مع تراجع واضح في وقع الفقر. ويبين الجدول (م-٧) من الملحق (٤) هذه التطورات.

الشكل (٥): منحنيات وقع النمو في مصر خلال الفترة (١٩٩٠/١٩٩١-٢٠٠٤/٢٠٠٥)

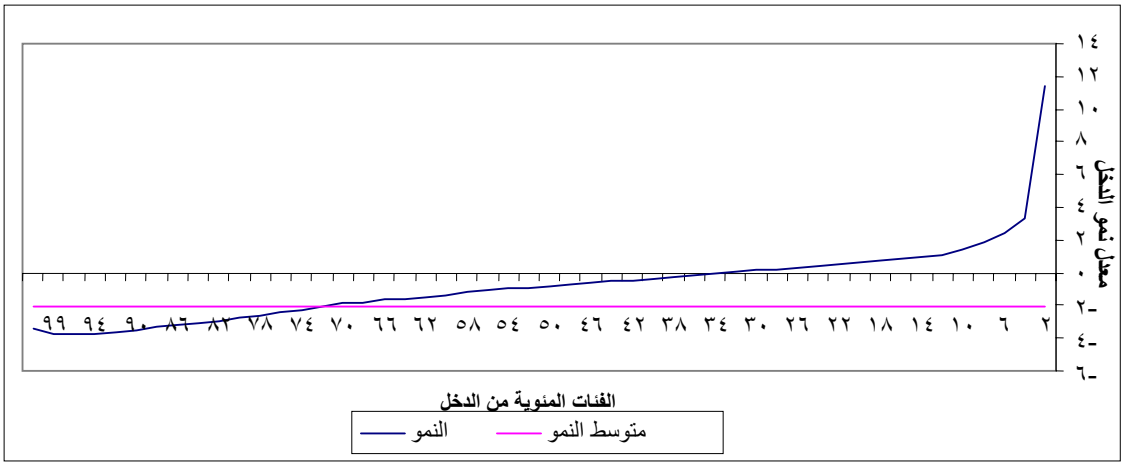

١٩٩٠/١٩٩١-١٩٩٥/١٩٩٦ ٢٠٠٠/١٩٩٩-١٩٩٥/١٩٩٦ ١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠٠٤/٢٠٠٥

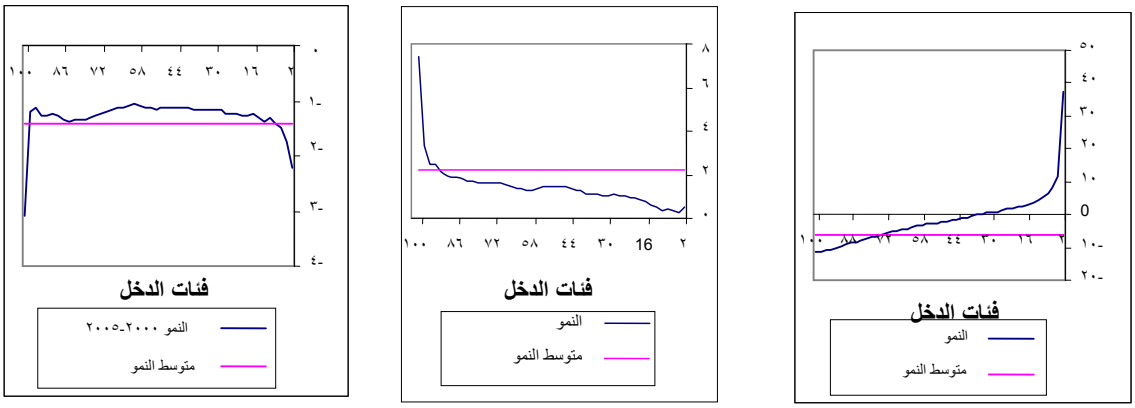

المصدر: حسابات الباحثتين استنادا إلى أربعة مسوح للدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة خلال الفترة من ١٩٩٠/١٩٩١ وحتى ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

إلا أن هذا النمط لم يكن موحدا خلال الفترات الفرعية الثلاث، فالتحسن المشاهد في توزيع الإنفاق حدث خلال الفترة الفرعية الأولى (١٩٩٠/١٩٩١-١٩٩٥/١٩٩٦) عند تنفيذ جهود حثيثة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي مع تحرير الأسعار، وخاصة في قطاع الزراعة. وصاحب ذلك انخفاض ملحوظ في كافة مقاييس الفقر (الجدول ٢)، وهبوط حاد في وقع الفقر وهو ما يعكسه انخفاض منحنى وقع النمو على كافة الشرائح في الشكل الخاص به. بينما شهدت الفترة الفرعية الثانية (١٩٩٥/١٩٩٦-٢٠٠٠/١٩٩٩) انعكاسا لنمط توزيع الإنفاق، مع زيادة طفيفة في مقاييس الفقر؛ حيث قدرت نسبة الزيادة السنوية في نصيب الفرد من الإنفاق بأقل من ١% للشرائح المئوية الأشد فقرا، ثم ارتفعت هذه النسبة بانتظام لتتجاوز متوسط معدلات النمو والذي يقدر بـ ٢% عند الشريحة المئوية التسعين، وارتفعت بشدة للعشير الأكثر غنى. ورغم ارتفاع معدلات الفقر بصورة طفيفة، إلا

أنها ظلت أدنى من المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٩١/١٩٩٠، بينما تدهور توزيع الإنفاق في نهاية الفترة الفرعية الثانية، حيث كان نصيب الفرد من الفقراء في الإنفاق يزيد بمعدل أقل بكثير من نصيب الفرد من شرائح الإنفاق الأكثر ارتفاعا.

وعكست الفترة الفرعية الثالثة نمطا مختلفا للنمو والتوزيع، حيث تراجع متوسط نصيب الفرد من الإنفاق بنحو ١.٤%. بينما تجاوزت نسبة التراجع ٢% للشرائح المئوية الأشد فقرا وظلت سالبة مع تجاوزها متوسط ١.٤% بدءا من منتصف العشير الثاني وحتى منتصف العشير التاسع، ثم هبطت بحدة بالنسبة للشرائح المئوية الأعلى في الشريحة العشير العاشر، مما يشير إلى تراجع حاد في نصيب الفرد من الإنفاق بالنسبة للشرائح المئوية الأغنى. وهكذا، تدهور متوسط نصيب الفرد من الإنفاق بصفة عامة في نهاية الفترة الفرعية الأخيرة، وكانت الشرائح الأكثر تأثرا بهذا التدهور هى الشرائح الأشد فقرا والشرائح الأغنى في سلم التوزيع، بينما كانت شرائح الإنفاق المتوسطة أقل تأثرا نسبيا بهذه التطورات. ويؤكد الجدول (٢-أ) بالملحق (٣) هذه التطورات. كما يمكن الوصول إلى ذات النتائج من خلال تكامل منحنى وقع النمو (Ravallion and Chen 2001)، لتقدير مؤشر الانحياز للفقراء.

٣-٤ *النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقابل نمو نصيب الفرد من الإنفاق*

كما أسلفنا، فإن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي يختلف عادة عن معدل النمو في الإنفاق الشخصي. وينعكس ذلك على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقابل نمو نصيب الفرد من الإنفاق. ويوضح الجدول (٥) الاختلافات بين معدلات النمو السنوية خلال الفترات موضوع الدراسة، حيث تراجع نصيب الفرد من الإنفاق الشخصي بنحو ٢.٠٨% سنويا خلال الفترة بأكملها. إلا أن هذا التراجع لم يكن منتظما، فقد شهدت الفترتان الفرعيتان الأولى والثالثة تراجعا يعادل ٥.٩٨% و١.٤٣% في المتوسط على التوالي سنويا، في حين زاد نصيب الفرد من الإنفاق خلال الفترة الفرعية الثانية (١٩٩٦/١٩٩٥ – ٢٠٠٠/١٩٩٩) بمعدل ٢.١٨% في المتوسط سنويا. إلا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سجل نموا قدره ٢.٢٤% في المتوسط سنويا خلال الفترة بأكملها، مع وجود تقلبات خلال مختلف الفترات الفرعية. وأظهرت الفترة الفرعية الثانية أداءَ أفضل نسبيا للنمو تجاوز ٣% سنويا.

الجدول (٥): متوسط معدلات النمو السنوية في نصيب الفرد من الإنفاق الحقيقي ومن الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩١/١٩٩٠– ٢٠٠٥/٢٠٠٤) (%)

معدل النمو الحقيقي السنوي في	١٩٩١/١٩٩٠– ٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٩٩١/١٩٩٠– ١٩٩٦/١٩٩٥	١٩٩٦/١٩٩٥– ٢٠٠٠/١٩٩٩	٢٠٠٠/١٩٩٩– ٢٠٠٥/٢٠٠٤
نصيب الفرد من الإنفاق	-٢.٠٨	-٥.٩٨	٢.١٨	-١.٤٣
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	٢.٢٤	١.٤٠	٣.٠٧	٢.٥٧

المصدر: حسابات الباحثتين استنادا للأرقام الواردة في مسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة، وبيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، ومؤشرات التنمية العالمية WDI.

ويرجع هذا التباين بين معدلات النمو في نصيب الفرد من الإنفاق ومعدلات النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى سياسات الاقتصاد الكلي، والتي تؤثر على الحصة النسبية للقطاع العائلي مقارنة بأصحاب الأنصبة الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، وخاصة قطاع الأعمال والحكومة. ومن هذه السياسات الضرائب، والتحويلات بين أصحاب مختلف الأنصبة في الناتج المحلي الإجمالي، وسياسات الأجور وممارسات قطاع الأعمال الخاصة بالأرباح المحتجزة. إلا أن التعرف على أسباب هذا التباين يحتاج إلى مزيد من البحث.

٤- الأنماط القطاعية للنمو والتوزيع والفقر

٤-١ *نمط النمو في الناتج المحلي الإجمالي في مصر*

يتميز نمط النمو في مصر منذ بداية التسعينيات بالملامح التالية:

- استمرار الاقتصاد المصري في اعتماده على قطاع الخدمات. فبرغم التقلبات التي شهدتها حصتا قطاعي الخدمات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية[٥] من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن نسبة مساهمتهما معا تجاوزت ٥٠% في المتوسط خلال الفترة موضوع الدراسة، في حين تمثل نسبة مساهمة قطاعي الصناعة والزراعة نحو ٣٣% و١٦% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط (الجدول (م-١) بالملحق الرابع).
- كان معدل نمو القيمة المضافة لقطاع الزراعة منخفضا عن معدل نمو قطاعي الصناعة والخدمات، حيث سجلت القيمة المضافة لقطاع الزراعة نموا سنويا بلغ ٢.٤٧% في المتوسط، وهو معدل متواضع بالمقارنة بمعدل النمو المحقق في قطاع الصناعة وقدره ٥.٩% (ويضم قطاع الصناعة الصناعات التحويلية، والتعدين، والبترول والمنتجات البترولية، والكهرباء، والبناء). كما بلغت الانحرافات المعيارية في القيمة المضافة للقطاعين نحو ٤.١٥% و٥.١٠% على التوالي. ومن ناحية أخرى شهد

[٥] تشمل الخدمات الإنتاجية خدمات النقل والاتصالات، وقناة السويس، والتجارة، والتمويل، والتأمين، والمطاعم والفنادق، بينما تضم الخدمات الاجتماعية العقارات، والمرافق العامة، والتأمينات الاجتماعية، والخدمات الاجتماعية والحكومية والشخصية. وتسيطر هذه الأنشطة الأخيرة على القطاع الفرعي للخدمات الاجتماعية، وتدر ما بين ٨٥.٦% و٨٨% من القيمة المضافة في هذا القطاع الفرعي.

قطاعا الخدمات الإنتاجية والاجتماعية أنماطا متباينة للنمو. فقد حقق قطاع الخدمات الإنتاجية نموا سنويا قدره ٤.١٣% في المتوسط، تراوح بين -٠.٤٥% و٨.٢٣% بانحراف معياري قدره ٢.٥٩%، بينما سجل قطاع الخدمات الاجتماعية معدل نمو أقل يعادل ٣.٣١% سنويا في المتوسط، في إطار نطاق أكثر اتساعا يتراوح بين -٥.٥٣% و٨.٢٣% بانحراف معياري قدره ٤.٦١% (الجدول م-٢) بالملحق (٤).

- رغم تباين معدلات النمو، إلا أن التركيب القطاعي للناتج المحلي الإجمالي ظل مستقرا بصورة ملحوظة، وذلك رغم أن نصيب قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي سجل نموا متواضعا لم يتعد ٣٦.٠٧% في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ في حين تدهور نصيب قطاع الزراعة بصورة طفيفة حيث وصل إلى ١٤.٩%. وينطبق ذات الأمر على نصيب القطاعين الخدميين الفرعيين، حيث ارتفع نصيب قطاع الخدمات الإنتاجية بصورة متواضعة إلى ٣٢.٢%، في حين تراجع نصيب قطاع الخدمات الاجتماعية إلى ١٦.٨% وفقا للشكل (٦) والجدول (م-١) بالملحق (٤).

الشكل (٦): الأنصبة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (١٩٩١/١٩٩٠ – ٢٠٠٥/٢٠٠٤)* (%)

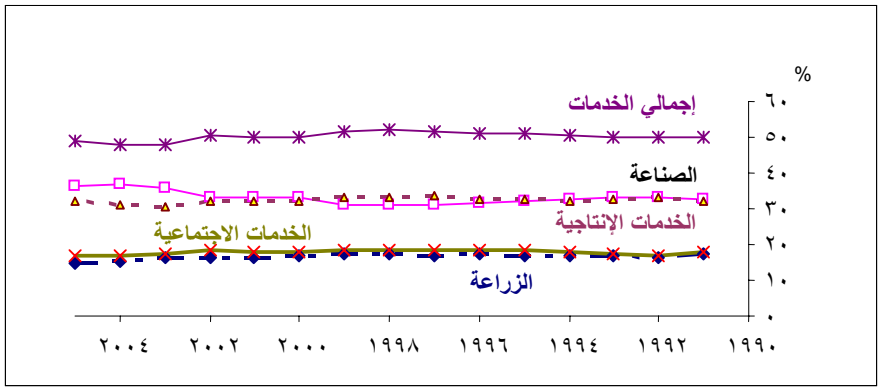

المصدر: حسابات الباحثتين استنادا لبيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية WDI.

* قدر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باستخدام مكمش قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية WDI. سنة الأساس=١٩٩٢/١٩٩١.

يمكن أن تؤثر التغيرات في هيكل التشغيل وفي نصيب العامل من الناتج القطاعي (كمؤشر لإنتاجية العمل) على محددي تغير الفقر—وهما النمو والتوزيع. فمن شأن تحقيق نمو في التشغيل وفي نصيب العامل من الناتج القطاعي تحسين معدل النمو الاقتصادي. كما يمكن لهذه التغيرات أن تحسن توزيع الدخل من خلال دفع الشريحة النسبية الأدنى في توزيع لورنز للصعود. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال زيادة معدلات التشغيل وتحسين الرواتب وخاصة في الشرائح الدنيا للأجور في مختلف القطاعات، وهو ما ستأتي مناقشته في الأقسام التالية.

٤-٢ انتقال العمالة بين القطاعات

تتنبأ النظرية الاقتصادية بأنه في دولة لديها فائض في العمالة المشتغلة في قطاعات منخفضة الإنتاجية (مثل الزراعة والخدمات الاجتماعية كما هو الحال في مصر)، يؤدي النمو السريع والتحول إلى التصنيع إلى انتقال العمالة من قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى منخفضة الإنتاجية إلى القطاع غير الزراعي حيث تزداد معدلات التشغيل سريعا (Lewis 1954). وخلال هذه العملية يزيد الناتج الكلي لكل عامل بسبب: ١- انتقال العمالة من قطاعات أقل إنتاجية إلى قطاعات أعلى إنتاجية، و٢- يزيد نصيب العامل من الناتج القطاعي نتيجة الابتكارات التكنولوجية والمؤسسية.

من المتوقع أيضا أن ترتفع نسبة رأس المال للعمل على مستوى الاقتصاد بأكمله في ظل انتقال العمالة من القطاعات الأقل كثافة في رأس المال إلى القطاعات الأعلى كثافة في رأس المال، وتحول هذه القطاعات ذاتها إلى كثافة أكبر في رأس المال. فبانتقال العمالة خارج قطاع الزراعة، يرتفع نصيب العامل من الناتج داخل هذا القطاع، وتتراجع مع مرور الوقت الفجوة بين نصيب العامل من الناتج في الزراعة وبين نصيب العامل من الناتج في القطاعات الأخرى. لذلك، وفي ظل النمو الاقتصادي، يتراجع نصيب القطاعات منخفضة الإنتاجية في التشغيل. إلا أن هذا النمط لم يشاهد إلا بصورة ضعيفة في مصر كما يوضح الشكل (٧)، حيث تشهد أنصبة التشغيل تراجعا طفيفا في قطاعى الزراعة والخدمات الاجتماعية، بينما توجد زيادة متواضعة في نصيبي الصناعة والخدمات الإنتاجية.

الشكل (٧): أنصبة التشغيل (١٩٩٠/١٩٩١ – ٢٠٠٤/٢٠٠٥) (%)

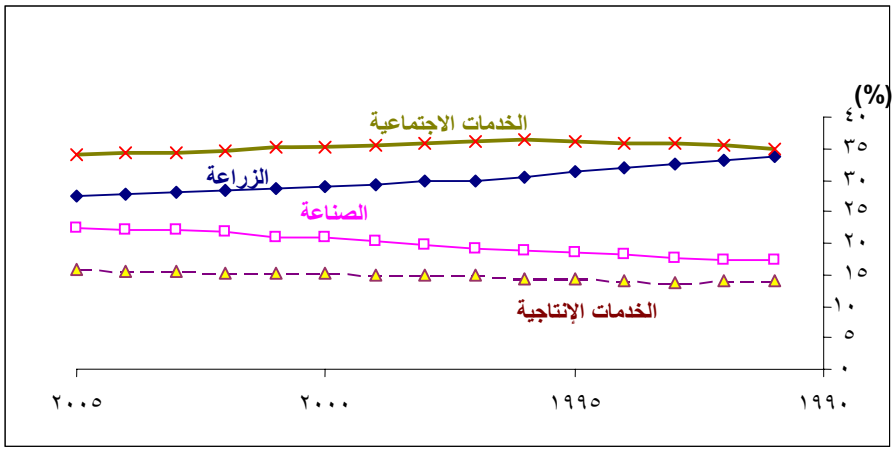

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية.

وفي ذات الوقت، ظل نصيب العامل من الناتج في قطاعى الصناعة والخدمات الإنتاجية مرتفعا مع زيادته بصورة متواضعة، بينما ظل نصيب العامل من الناتج في قطاعي الزراعة والخدمات الاجتماعية منخفضا

مع توجهه نحو الصعود بصورة طفيفة، كما هو مبين في الشكل (٨). وبالتالي ظلت نسبة نصيب العامل من الناتج في قطاعى الصناعة والخدمات الإنتاجية مقابل قطاعى الزراعة والخدمات الاجتماعية، أو ما يعرف بالفجوة في نصيب العامل من الناتج، مرتفعة باستمرار رغم اتجاهها نحو التراجع خلال الفترة موضوع الدراسة، كما يوضح الجدولان (م-٥) و(م-٦) في الملحق (٤).

الشكل (٨): نصيب العامل من الناتج القطاعي والفجوة في نصيب العامل من الناتج*

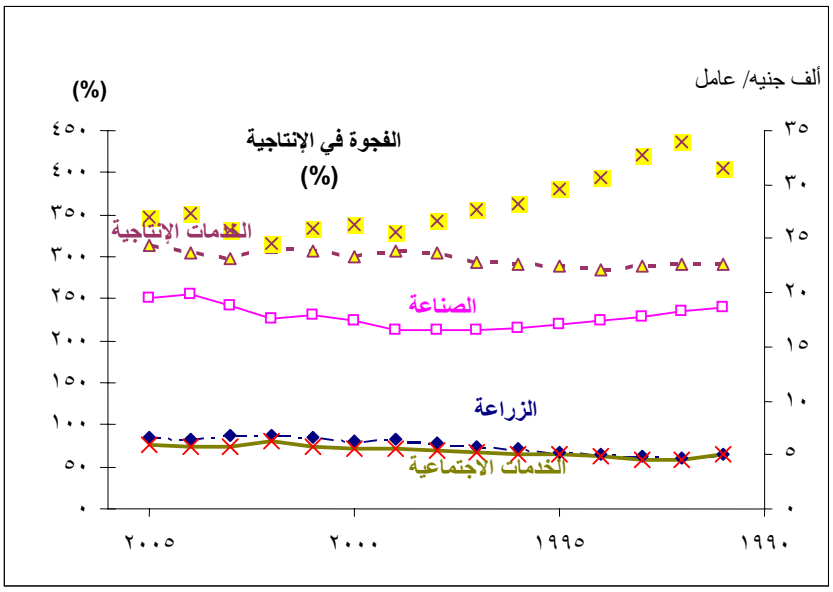

المصدر: حسابات الباحثتين استنادا لبيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية ومؤشرات التنمية العالمية WDI.

*تقاس الفجوة كنسبة مئوية لنصيب العامل من الناتج في قطاعي "الصناعة والخدمات الإنتاجية" إلى نصيب العامل من الناتج في قطاعي "الزراعة والخدمات الاجتماعية".

٤-٣ *تفسير النمو في نصيب العامل من الناتج القطاعي*

لدعم هذه النتائج بصورة أكبر، يتم تقسيم النمو الكلي في نصيب العامل من الناتج إلى مجموعتين من المكونات تتمثل في انتقالات العمالة بين القطاعات، والنمو في نصيب العامل من الناتج داخل القطاعات (Kuijs and Wang 2005; والملحق (٢)).

ويبين الجدول (٦) نتائج هذا التقسيم، وهى تشير إلى أنه خلال الفترة موضوع الدراسة بأكملها، كان معدل نمو نصيب العامل من الناتج متواضعا بحيث لم يتجاوز ١.٥٣٥% سنويا، غير أنه اتجه نحو الصعود خلال الفترة ١٩٩٦/١٩٩٥ – ٢٠٠٠/١٩٩٩ فوصل إلى ٢.٣٨% سنويا بعد أن كان ٠.٥٦٦% خلال الخمس سنوات الأولى من جهود التثبيت الاقتصادي. ثم تراجع معدل النمو إلى ٢.٠١٩% في المتوسط سنويا خلال

الخمس سنوات الأخيرة التي سيطرت عليها ضغوط الركود، حيث لم يتم التغلب على هذه الضغوط إلا في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤.

وباستثناء السنوات الأولى من جهود التثبيت الاقتصادي (١٩٩١/١٩٩٠– ١٩٩٦/١٩٩٥)، حيث فاق تأثير انتقال العمالة بين القطاعات تأثير انخفاض النمو في نصيب العامل من الناتج الكلي، تفسر انتقالات العمالة نحو ٣٠% إلى ٣٦% تقريبا من الزيادة في النمو الكلي لنصيب العامل من الناتج؛ بينما تفسر الزيادات القطاعية في نصيب العامل من الناتج النسبة المتبقية خلال آخر فترتين فرعيتين. وبصفة عامة، كانت درجة التحسن في نصيب العامل من الناتج أعلى في قطاع الصناعة عنها في القطاعات الأخرى. إلا أن هذا التحسن كان متواضعا وغير منتظم، كما شهد تراجعا في بعض القطاعات خلال الفترة الفرعية الأولى، الأمر الذي يشير إلى *بطء التغيرات الهيكلية في الاقتصاد، حيث لم يتطور نمط التشغيل القطاعي بصورة معنوية خلال فترة الإصلاح موضوع الدراسة، كما لم يشهد نصيب العامل من الناتج داخل القطاعات زيادة ملحوظة.*

الجدول (٦): المساهمات القطاعية في نصيب العامل من الناتج الحقيقي (١٩٩١/١٩٩٠ – ٢٠٠٥/٢٠٠٤) (متوسط التغيرات سنويا، %)

	٠٥/٠٤-٩١/٩٠	٩٦/٩٥-٩١/٩٠	٠٠/٩٩-٩٦/٩٥	٠٥/٠٤-٠٠/٩٩
معدل النمو في نصيب العامل من الناتج	١.٥٣٥	٠.٥٦٦	٢.٣٨٢	٢.٠١٩
١- من انتقالات العمالة بين القطاعات	٠.٦١١	٠.٤٧٣	٠.٨٥٠	٠.٥٨٦
٢- من الزيادة في نصيب العامل من الناتج القطاعي	٠.٩٢٣	٠.٠٩٢	١.٥٣٢	١.٤٣٤
الزراعة	٠.٢٠٧	٠.٠٧٣	٠.٥١٨	٠.١١٧
الصناعة	٠.٤٢٠	٠.١٨٦	٠.٣٤٣	٠.٧٦٣
الخدمات الإنتاجية	٠.١٧١	٠.٠٠٥	٠.٢٥١	٠.٣٠٧
الخدمات الاجتماعية	٠.١٢٥	-٠.١٧٣	٠.٤٢٠	٠.٢٤٦

المصدر: حسابات الباحثتين استنادا لبيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية ومؤشرات التنمية العالمية WDI.

برغم استفادة الصناعة من انخفاض أسعار الطاقة والكهرباء والمرافق (بما في ذلك المياه) وعدم الخضوع بصرامة للوائح البيئة، حيث يعمل رخص أسعار الكهرباء لقطاع الصناعة نتيجة دعم الغاز الطبيعي والمنتجات النفطية اللازمة لتوليد الكهرباء على تشجيع الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة والكهرباء، إلا أن ذلك لم يكن له نتائج ملموسة في تشجيع النمو الصناعي.

ولم يتم حفز التطور في قطاع الخدمات الإنتاجية بصورة معنوية، حيث ظل هذا القطاع يعاني من قيود تعوق أداءه. كما أن هناك نسبة ضخمة من التشغيل مازالت حبيسة فخ القطاع الحكومي منخفض الإنتاجية، في ظل جهود غير معنوية للقضاء على البيروقراطية، فالقطاع الحكومي يقوم بتشغيل نحو ٧٢% من العمالة في الخدمات الاجتماعية، ويستوعب ٢٤.٥% من إجمالي التشغيل. كذلك استمر قطاع الزراعة ذو النصيب المنخفض للعامل من الناتج في تشغيل ما يزيد عن ٢٧.٥% من العمالة في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤. ويقوم هذان

القطاعان منخفضا نصيب العامل من الناتج معا بتشغيل أكثر من نصف عدد العاملين في مصر. ومن هنا تأتي ضرورة تركيز الجهود المبذولة لتعزيز نصيب العامل من الناتج في هذين القطاعين (قطاعي الحكومة والزراعة) حيث ترتفع كثافة العمالة، كأحد متطلبات تنفيذ إستراتيجية لحفز النمو ولتخفيف حدة الفقر.

٤-٤ الفقر وقطاع التشغيل

تعتمد الغالبية العظمى من الفقراء من أجل البقاء على العمل وهو الأصل الإنتاجي الوحيد الذي تمتلكه. أما مدى استطاعة الفقراء استخدام هذا الأصل للهروب من الفقر فيعتمد بصورة كبيرة على مدى نجاحهم في العثور على فرصة عمل والقدر الذي يستطيعون اكتسابه من العمل.

حدد خان (Khan 2005) خمس قنوات يستطيع التشغيل من خلالها خفض معدلات الفقر: ١- زيادة التشغيل بأجر، ٢- زيادة الأجر الحقيقي، ٣- زيادة التشغيل الذاتي، ٤- زيادة الإنتاجية في حالات التشغيل الذاتي، و٥- زيادة شروط تبادل ناتج التشغيل الذاتي.[٦] فإذا ما جاءت نتائج هذه القنوات مواتية للفقراء تتراجع معدلات الفقر.

وعلى المستوى القومي، ووفقا لمسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة عن عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، يشتغل عدد كبير من الفقراء بالزراعة، كما هو مبين في الجدول (٧)، حيث يعمل نحو ٤٣.٩% من أرباب الأسر الفقيرة في الأنشطة الزراعية، مقارنة بـ ٢٨.٩% من إجمالي عدد السكان، في حين أن نسبة أرباب الأسر الفقيرة المشتغلون في قطاعات الصناعة والخدمات الإنتاجية والاجتماعية أقل (أى ترتفع هذه النسبة بين غير الفقراء) من نسبتهم في عدد السكان بصفة عامة. وقد شوهد ذات النمط خلال جميع سنوات المسح، مما يعكس استمرار الفقر في قطاع الزراعة. وتتفق هذه المشاهدة مع انخفاض نصيب العامل من الناتج في الأنشطة الزراعية.

وبالإضافة إلى ذلك، يتضح من التقسيم الإقليمي، بين الريف والحضر، ارتفاع نسبة الفقراء الذين يعملون في الأنشطة الزراعية في كل من المناطق الريفية والحضرية خلال جميع سنوات المسح باستثناء المناطق الحضرية عام ١٩٩٦/١٩٩٥. كما ارتفعت نسبة الفقراء المشتغلين في الأنشطة الصناعية خلال ذات العام وفي قطاع الخدمات الإنتاجية خلال عام ١٩٩١/١٩٩٠ في المناطق الحضرية، الأمر الذي يعكس سوء الظروف التي يتعرض لها المشتغلون في نشاط التشييد والبناء، والعاملون بأجور متدنية في الصناعة التحويلية وقطاع الخدمات الإنتاجية. ومما يثير الدهشة، أن العاملين في قطاع الخدمات الاجتماعية (الذين يشتغلون بصفة رئيسية في الحكومة) يمثلون ٢١.١% من الفقراء و٢٥.٥% من إجمالي نسبة المشتغلين ككل خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤. كما تعد نسبة هؤلاء بالنسبة للفقراء أقل من نسبتهم في إجمالي المشتغلين في الريف والحضر على السواء، وخلال جميع السنوات التي شملها المسح، مما يشير إلى أنه على الرغم من أن نصيب العامل من الناتج في قطاع

[٦] توجد مناقشة إطار العمل التحليلي بصورة أكثر تفصيلا في Khan 2001.

الخدمات الاجتماعية وبصفة خاصة العاملين في القطاع الحكومي، هو الأدنى بالنسبة لباقي القطاعات—كما هو موضح في الشكل (٨)—إلا أن الرواتب الحكومية المتواضعة مع توفيرها الأمان وانتظامها وإتاحة الفرصة للاشتغال بأعمال أخرى تؤمن مستويات للإنفاق تقلل من وقع الفقر بين هؤلاء (انظر الملحق (٤)، الجدول (م-٨)).

الجدول (٧): نسبة الفقراء وغير الفقراء وفقا للأنشطة الاقتصادية لأرباب الأسر في جميع أنحاء مصر (١٩٩٠/١٩٩١-٢٠٠٤/٢٠٠٥) %

	جميع أنحاء مصر					
	غير فقراء	فقراء	الجملة	غير فقراء	فقراء	الجملة
	١٩٩٠/١٩٩١			١٩٩٥/١٩٩٦		
الزراعة	٣٠.٤٤	٤٥.٠٧	٣٤.٠٦	٢٩.٧٢	٤٦.٢٧	٣٣.٠٨
الصناعة	٢٤.١٧	١٨.٧٧	٢٢.٨٣	٢١.٧٦	١٩.٨٢	٢١.٣٦
الخدمات الإنتاجية	٢١.١٤	١٧.٧٣	٢٠.٢٩	٢٢.٣٦	١٤.٠٦	٢٠.٦٨
الخدمات الاجتماعية	٢٤.٢٦	١٨.٤٣	٢٢.٨١	٢٦.١٦	١٩.٨٥	٢٤.٨٨
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	١٩٩٩/٢٠٠٠			٢٠٠٤/٢٠٠٥		
الزراعة	٢٧.٧٧	٤٥.٨٣	٣٠.٩٣	٢٥.١٥	٤٣.٨٨	٢٨.٩٣
الصناعة	٢١.٨٨	١٦.٤٩	٢٠.٩٤	٢٢.٦٦	١٨.٣٨	٢١.٨٠
الخدمات الإنتاجية	٢٣.٤٥	١٦.٣٦	٢٢.٢١	٢٥.٥٢	١٦.٦٦	٢٣.٧٤
الخدمات الاجتماعية	٢٦.٩٠	٢١.٣٣	٢٥.٩٢	٢٦.٦٦	٢١.٠٨	٢٥.٥٤
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: حسابات الباحثتين استنادا لمسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة.

شهدت الفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠٠٤/٢٠٠٥ انتقالا للعمالة من قطاع الخدمات الاجتماعية إلى قطاع الخدمات الإنتاجية داخل المناطق الحضرية، كما تحول تشغيل الفقراء من قطاع الخدمات إلى قطاع الصناعة داخل هذه المناطق، ومن قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة في المناطق الريفية. وبما أن نصيب العامل من الناتج أقل في قطاع الزراعة عنه في قطاع الصناعة، وكذلك في قطاع الخدمات الاجتماعية عنه في قطاع الخدمات الإنتاجية، فقد تكون هذه الانتقالات هى السبب في تحسن توزيع الدخل المشاهد خلال الفترة من ١٩٩٩/٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

ويتبين من تحليل بيانات مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة أن قطاع الزراعة هو المصدر الوحيد والأهم للتشغيل في المناطق الريفية بالنسبة للفئات الأشد فقرا والذين لا يمتلكون أرضا زراعية والنساء. يعمل الأشد فقرا في أغلب الأحيان في قطاع الزراعة كأجراء. وبينما تتراجع بانتظام نسبة الأجراء في جميع فئات الدخل، ترتفع نسبة التشغيل الذاتي في المزارع. أما غير الفقراء في المناطق الريفية فقد يتجهون للعمل في أنشطة غير مرتبطة بالزراعة أكثر من الفقراء. كما ترتفع بانتظام نسبة إجمالي الدخل المتولد من مصادر غير

مرتبطة بالزراعة مع ارتفاع مستويات المعيشة في مجموعات الدخل، خلافا للدخل الزراعي الذي يتجه في الاتجاه المعاكس. ويوفر التشغيل في القطاعات غير الزراعية درجة أعلى من الأمان. ويتضح من بيانات مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة أن الأسر التي تعيش على الدخل الزراعي فقط (أو الدخل الزراعي والتحويلات) هى الأشد فقرا والأكثر تأثرا بتقلبات الدخل الزراعي. كما تشير هذه البيانات إلى أن التشغيل الذاتي في القطاعات غير الزراعية والتشغيل غير الرسمي في المشروعات متناهية الصغر يعكسان وقعا مرتفعا للفقر. وتلقي هذه المشاهدات الضوء على ضرورة دعم التنمية الزراعية وتعزيز نصيب العامل من الناتج الزراعي وتشجيع التشغيل الذاتي في القطاعات غير الزراعية والتشغيل غير الرسمي للفقراء في المشروعات متناهية الصغر لضمان احتواء الفقراء في عملية النمو.

٥- السياسات الاقتصادية لتحقيق النمو العادل

وأخيرا، هل توجد سياسات واستراتيجيات محددة تؤدي آنيا إلى ارتفاع واستدامة نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق مزيد من العدالة في توزيع الدخل وخفض سريع في معدلات الفقر؛ أى سياسات تضمن احتواء الفقراء وتعزيز النمو الاقتصادي. بالنظر إلى تجارب الدول التي نجحت بصورة معنوية في خفض معدلات الفقر مع تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدام، تتبين لنا أهمية التعامل مع عدد من الخيارات في السياسة الاقتصادية وأهمها ما يلي:

٥-١ *اختيار قطاعات النمو*

بالإضافة إلى ضرورة تحقيق النمو الاقتصادي لتخفيف حدة الفقر، فإن توجه عملية النمو من الأمور الهامة أيضا، لذلك لابد من تحديد القطاعات التي يجب أن تكون لها الأولوية في إستراتيجية نمو احتوائية، أى في إطار إستراتيجية نمو تستهدف خفض معدلات الفقر.

وقد قدمت نماذج الاقتصاد المزدوج للويس وفاى ورانيس (Lewis (1954) and Fei and Ranis (1965)) محاولة لفهم الدور الذي تلعبه الروابط بين القطاعات والتي أُعتبرت ضرورية عند صياغة إستراتيجية التنمية. وتركز هذه الإستراتيجية منذ الستينيات من القرن العشرين على التوسع في الأنشطة الصناعية، حيث قامت غالبية الدول النامية بإقامة حواجز أمام التجارة الدولية لحماية الصناعات التحويلية المحلية. ونجحت بعض الدول، غالبيتها في قارة آسيا، في إقامة صناعة تنافسية. غير أن هذه الإستراتيجية لم تؤد إلى إقامة صناعة تنافسية في مصر، بل تبين أنها دمرت الإنتاج الزراعي التقليدي، الذي كان يخضع لضرائب ثقيلة العبء لضمان توفير مدخلات رخيصة الثمن للصناعة التحويلية وأغذية منخفضة التكلفة للقوة العاملة في الصناعة وفي المناطق الحضرية. الأمر الذي لم يؤثر فقط على إيرادات الصادرات، بل وأيضا على التشغيل والفقر في المناطق

الحضرية والريفية على السواء. ونتيجة تدهور الدخل الزراعي، انتقل الأفراد إلى المدينة باحثين عن فرص عمل، وانتهت الغالبية العظمى منهم في الاشتغال بالقطاع غير الرسمي أو الدخول في بطالة مفتوحة، وبالتالي ارتفعت معدلات الفقر في المناطق الريفية والحضرية على السواء.

وقد أصبح واضحا الآن ضرورة دعم القطاع الزراعي لزيادة إنتاجيته وخفض معدلات الفقر في الريف. فإن إصلاح البيئة الريفية وزيادة المكاسب الصافية هى من الأمور الضرورية لزيادة معدل النمو بصورة مستدامة في قطاع الزراعة (Christiansen, Demery and Kühl 2006).

أظهرت النتائج في الهند أن النمو الزراعي أكثر أهمية من النمو الصناعي لخفض معدلات الفقر (Ravallion and Datt 1996)، وحتى إذا كان النمو الصناعي أكثر أهمية لتحقيق النمو الاقتصادي الكلي، فالنمو الزراعي ضروري لرفع معدلات التشغيل وخفض معدلات الفقر.

كما تبين أن انتقال العمالة من أنشطة القطاع غير الرسمي إلى أنشطة القطاع الحديث (الرسمي) وتحسين ظروف الاستثمار والعمل في المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في المناطق الحضرية والريفية على السواء هى من العوامل الهامة في تفسير التغيرات التي تطرأ على معدلات الفقر.

٢-٥ *دور الحكومة*

تعد التعديلات في سياسات الضرائب والإنفاق العام من الأمور الهامة اللازمة للخفض السريع لمعدلات الفقر ولدعم الآليات اللازمة لتعزيز النمو وتخفيف حدة الفقر على المدى الأبعد.

كما أن كفاءة وهيكل النفقات العامة والضرائب هما من المحددات الحيوية للنمو وتخفيف حدة الفقر. وتنقسم الآثار المترتبة على إعادة تخصيص الإنفاق العام وتغيير الهيكل الضريبي إلى ثلاثة أنواع: ١- يتغير توزيع الدخل ومعدلات الفقر في حالة تغير الأسعار النسبية ودخل عوامل الإنتاج؛ ٢- يؤثر تكوين الإنفاق الحكومي على إنتاجية القطاعات وبالتالي على الطلب على العمالة وعلى دخل الأسر: ٣- التغير في الخدمات العامة المقدمة مثل التعليم والرعاية الصحية يؤثر على فرصة الأسر في تكوين رأس مال بشري (Bigsten and Levin 2001).

وتدفع الضغوط المتزايدة الناتجة عن عجز الموازنة العامة في مصر الحكومة إلى تخفيض الإنفاق الرأسمالي بدلا من الإنفاق الجاري، لا سيما الأجور الحكومية والدعم، والذي ينحاز بوضوح نحو التشغيل الحكومي والأسر متوسطة الدخل في المناطق الحضرية. ورغم حماية الأسر في الحضر من فقدان الدخل على المدى القصير والمتوسط، إلا أن لذلك أثرا سلبيا طويل المدى على الفقراء في المناطق الريفية بسبب تراجع الاستثمارات الحكومية في الزراعة والبنية التحتية الريفية، مما يؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي على المدى

الطويل؛ إضافة إلى أن ذلك من شأنه الحد من قدرة الحكومة على توفير الدعم المالي والفني والتدريب اللازم للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وبالتالي حرمان هذه المشروعات من أحد مصادر الدعم الهامة.

لذلك ينبغي على أي إستراتيجية نمو ملائمة أن تركز على الملامح الخاصة للفقر في مصر والذي يتركز في المشروعات متناهية الصغر والصغيرة وفي القطاع الزراعي. ولهذا السبب يعد ضمان إتاحة المدخلات الحيوية اللازمة للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر من الأولويات، كما يعد تخفيف العقبات التنظيمية أمام بدء وتشغيل وتصفية الأعمال الصغيرة من الأمور الأساسية، وكذلك زيادة الاستثمارات التي تهدف إلى تخفيف حدة الفقر في المناطق الريفية وتعزيز التنمية الزراعية. من الأمور الضرورية أيضا دعم الحكومات المحلية في تخطيط وتنفيذ المشروعات المحلية ذات الأولوية وضمان توافر المرونة اللازمة لمشاركة المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ومساهمة القطاع الخاص في هذه الاستثمارات (World Bank and Ministry of Planning 2004).

ورغم أن إعادة تخصيص النفقات الحكومية قد يحسن خدمات الصحة والتعليم المقدمة، إلا أن ذلك قد لا يعود بالضرورة بالنفع على الفقراء؛ حيث إن الإنفاق على هذه الخدمات الاجتماعية لا يستهدف بكفاءة الأسر الأشد فقرا. وبالتالي فإن إعادة تخصيص النفقات الحكومية غير كاف، بل يجب أن تستند السياسات إلى فهم العوامل التي تحكم قرارات الأسر بشأن الرعاية الصحية والالتحاق بالمدارس وتوفير سبل ضمان تحقيق أفضل النتائج من الخدمات الاجتماعية المدعمة الموجهة للفقراء.

كذلك، يقيد انخفاض مستويات الإيرادات العامة تقديم الخدمات العامة في مصر وفي دول أخرى عديدة. وهذه المعضلة يمكن حلها مبدئيا من خلال رفع الضرائب. غير أن زيادة الضرائب يمكن أن تعوق الاستثمارات الخاصة وأن تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي وعلى تحصيل الإيرادات الضريبية في المستقبل. وبالتالي يعد مساندة تعبئة المشاركة التطوعية للمجتمع المدني وللقطاع الخاص في تقديم هذه الخدمات بدون استهداف الربح من الوسائل المطلوب تشجيعها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال خطط تحفيزية متنوعة.

ويجب أن تتضمن أي إستراتيجية لتحقيق النمو العادل إجراءات تستهدف الفقراء مباشرة. فالدعم العام السائد حاليا في مصر والذي تم تصميمه ليعود بالنفع على الشعب بأكمله، ثبت أنه غير كفء ومشوِّه لهيكل الأسعار وغير مستدام ماليا، وبالتالي يعوق تحقيق النمو على المدى البعيد. لذلك يعد توجيه هذا الدعم لاستهداف الفقراء من الأمور الضرورية. وأحد المناهج التي يمكن اتباعها في هذا الشأن هو منهج *الاستهداف الذاتي* والذي يتم تصميمه بحيث يستفيد منه أفراد المجموعة المستهدفة فقط. وهناك منهج آخر هو *استهداف الخصائص أو المؤشرات*، والذي يعتمد على تقديم الخدمة أو التحويل استنادا إلى خصائص يسهل مشاهدتها مثل النوع، والعمر، وحجم حيازة الأرض، و/أو منطقة الإقامة.

وخلاصة القول، يجب على الحكومة مراعاة أمرين هامين: ١- إن تحسين الخدمات العامة المقدمة لتعزيز النمو وخفض معدلات الفقر أمر حيوي؛ ٢- لابد من إعادة تصميم السياسات الضريبية لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات العامة، مع توفير مناخ مواتٍ لمساهمة كل من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وتنميتها.

٥-٣ *النمو الاحتوائي ورأس المال البشري*

يعد تراكم رأس المال البشري من العوامل الهامة المسئولة عن اختلافات معدلات النمو والتوزيع بين الدول. وهناك نطاق واسع من الأدبيات التي تناولت آثار التوسع في التعليم على النمو، غير أن المعلوم عن وقع هذه الآثار على توزيع الدخل ضئيل نسبيا. ويجب أن تلائم الزيادة في الحجم المعروض من العاملين المتعلمين الزيادة في الطلب على العمالة، والتي تعتمد بدورها على النمو الاقتصادي. وكما أوضحنا سابقا، يتبين من التجربة المصرية تواضع مساهمة تراكم رأس المال البشري في النمو.

وهناك أربع أولويات في مجال إصلاح التعليم تعود بالنفع بصفة خاصة على الفقراء ومن شأنها زيادة احتمالات حصولهم على مكاسب مستقبلية، وتشمل: ١- مكافحة الأمية، و٢- تعزيز نفاذ الفقراء للتعليم وخفض تكلفته بالنسبة لهم، و٣- تحسين نوعية وملاءمة التعليم الأساسي والثانوي العام والفني. و٤- تعزيز نفاذ الفقراء للتعليم العالي (World Bank and Ministry of Planning 2004).

٥-٤ *الإجراءات السياسية اللازمة لتقليل المخاطر وتقلبات الدخل*

وفقا لتقرير التنمية العالمية (World Bank 2000)، يتجاوز مفهوم الفقر انخفاض مستويات الدخل والإنفاق الاستهلاكي، والتعليم والصحة ليضم زيادة المخاطر والعرضة للصدمات بالإضافة إلى انعدام الصوت والقوة. وبالتالي يصبح التأكيد على التمكين والأمن من المكونات الهامة في إستراتيجية تخفيف حدة الفقر. ويُستخدم مفهوم رأس المال الاجتماعي لوصف قدرة الأفراد على الحصول على مزايا نتيجة الانضمام لعضوية الشبكات والهياكل الاجتماعية الأخرى. ويعد ذلك من الأمور الهامة خاصة في مجالات التمويل متناهي الصغر والنفاذ لتسهيلات استخدام المدخرات.

إن تخفيف حدة الفقر بصورة سريعة ومستدامة يعتمد على التفاعل بين مجموعة عريضة من الإجراءات والسياسات. ولن تكون التنمية المالية أداة للإدارة الاقتصادية وتخفيف حدة الفقر طالما أن المؤسسات التمويلية التقليدية تتردد في التوسع في أنشطتها كى تتجاوز المقترضين التقليديين. كما يمكن أن تلعب مؤسسات التمويل متناهي الصغر دورا هاما في سد هذه الفجوة، بل والمساعدة في تقليل أوجه القصور داخل سوق الائتمان، وتحسين سبل نفاذ الأسر الفقيرة للائتمان في المناطق الحضرية والريفية. غير أن كثيرا من البرامج

التي نجحت في الوصول إلى الفقراء لا تتمتع بالاستدامة المالية و/ أو تعتمد على المبادرات الفردية التي يجب دعمها وتطويرها وإدراجها تحت إطار مؤسسي موات.

٦- ملاحظات ختامية

يتبين من تحليل محددات النمو الاقتصادي، مقاسا بالنمو في نصيب العامل من الناتج، أن النمو يعتمد على كثافة رأس المال وعلى النمو في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، حيث تبين أن تراكم رأس المال، كما تعكسه نسبة الاستثمار العيني إلى الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة معامل رأس المال للناتج ومتوسط معدل النمو السنوي في رأس المال للعامل، ترتبط ارتباطا شديدا بالنمو. ولم يظهر تراكم رأس المال البشري نتيجة التعليم أي مساهمة معنوية في تحقيق النمو. فخلال الفترة موضوع الدراسة بأكملها (١٩٩٠/١٩٩١-٢٠٠٤/٢٠٠٥)، فسر النمو في كثافة رأس المال أمورا أكثر من النمو المشاهد في نصيب العامل من الناتج (١١٠.٠٧%)، مما يعكس عدم كفاءة استغلال الاستثمار وتراجعا في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج خلال الفترة بأكملها. الأمر الذي يشير بدوره إلى تراجع كفاءة تخصيص الموارد وحيازة وتطبيق التقنيات الحديثة، كما يشير إلى اعتماد النمو في نصيب العامل من الناتج بصورة رئيسية على زيادة كثافة رأس المال. غير أنه بمتابعة مساهمات كل من كثافة رأس المال والنمو في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج يتبين أن دور النمو في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج خلال الفترات الفرعية الثلاث موضوع الدراسة قد زاد بينما تراجع دور كثافة رأس المال حتى وصلا إلى ٣٩% و٦١% على التوالي من النمو في الناتج للعامل خلال الفترة الفرعية الأخيرة.

ويتبين من نتائج هذه الدراسة أن نسبة الفقراء قد تراجعت خلال الفترة بأكملها، ولكن التراجع الأكثر حدة كان خلال الفترة الفرعية الأولى، حيث بدأ تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادي والتحرير. كما تراجعت معدلات الفقر أكثر خلال الفترة الفرعية الثانية نتيجة ارتفاع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ونصيب العامل من الناتج المحقق. إلا أن وقع الفقر اتجه إلى الارتفاع مرة أخرى نحو المستوى الذي كان عليه خلال الفترة الفرعية الأولى نتيجة ضغوط الركود التي تعرض لها الاقتصاد المصري بسبب عوامل خارجية وداخلية، منها بصفة رئيسية تراخي الإصلاحات الهيكلية، وتأخر الاستجابة للصدمات الخارجية. كما أن الإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها في السنة الأخيرة من الفترة موضوع الدراسة (٢٠٠٤/٢٠٠٥) والتحسن الناتج عنها في أداء النمو لم تؤد بعد إلى تراجع معنوي في وقع الفقر. وظل الفقر ضحلا خلال الفترة بأكملها مما يشير إلى أن أي زيادة أو تراجع في نمو الناتج قد يصاحبها تراجع أو زيادة في وقع الفقر بالنسبة للأفراد القريبين من خط الفقر.

ظل نمط النمو القطاعي خلال الفترة كلها مستقرا بصورة ملحوظة، مع وجود انتقالات هامشية للعمالة من القطاعات التي ينخفض فيها نصيب العامل من الناتج (مثل قطاعي الزراعة والخدمات الاجتماعية) إلى قطاعات يرتفع فيها نسبيا نصيب العامل من الناتج (مثل قطاعي الصناعة والخدمات الإنتاجية). كما أن الزيادة

في نصيب العامل من الناتج القطاعي ظلت متواضعة في كافة القطاعات، بينما ظلت الفجوة بين القطاعات ذات النصيب المنخفض للعامل من الناتج والقطاعات التي يرتفع فيها هذا النصيب متسعة رغم تراجعها. وخلال الفترة بأكملها، مثلت نسبة انتقالات العمالة بين القطاعات نحو ٤٠% من النمو في نصيب العامل من الناتج سنويا، في حين كانت نسبة الزيادات في نصيب العامل من الناتج القطاعي داخل القطاعات النسبة المتبقية من الزيادة السنوية المتواضعة في نصيب العامل من الناتج والتي لم تتجاوز ١.٥%.

ويبدو الفقر متركزا في قطاع الزراعة أكثر منه في القطاعات الأخرى وذلك نتيجة انخفاض نصيب العامل من الناتج في هذا القطاع. الأمر الذي يشير إلى ضرورة التركيز على دعم النمو في قطاع الزراعة في محاولة لخفض معدلات الفقر.

وتؤكد سياسة الحكومة للتنمية على ضرورة تشجيع الاستثمار وبالتالي النمو كأحد شروط خفض معدلات الفقر. إلا أن الدراسة تلقي الضوء على عدم كفاية النمو وحده للوصول إلى هذه الغاية. فبرغم تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن ذلك لم ينعكس في صورة تحسن في توزيع الدخل، وانخفاض معدلات الفقر، وزيادة نصيب الفرد من الإنفاق الشخصي. ومن هنا تأتي الحاجة إلى ضمان وصول نتائج النمو إلى الأسر وخاصة الفقيرة منها. وكما أسلفنا، هناك جهات أخرى غير الأسر لها أنصبة في الناتج المحلي الإجمالي مثل قطاع الأعمال والحكومة. ويتحدد نصيب كل منها—ضمن عوامل أخرى—بالسياسات الاقتصادية الكلية، بما في ذلك سياسة الأجور، والضرائب والتحويلات، وسياسة احتجاز أرباح الأعمال.

ويتضح من الدراسات التطبيقية أن الدول التي نجحت في تحقيق واستدامة النمو الاقتصادي، نجحت كذلك في خفض معدلات الفقر. إلا أنه في حالة ارتباط النمو بتحسن في توزيع الدخل، يكون خفض معدلات الفقر أسرع، خاصة إذا كانت السياسات التي تهدف إلى تحقيق عدالة التوزيع لا تؤثر سلبا على النمو. كذلك يجب أن يستفيد النمو من السياسات التي تعزز عدالة التوزيع وتضمن احتواء الفقراء، على أن تهدف هذه السياسات أيضا إلى بناء أصول للفقراء ودعم الطلب على هذه الأصول، وتحسين تقديم واستهداف الخدمات الاجتماعية، ونشر التعليم، ودعم التنمية الزراعية، وزيادة الأسعار النسبية للسلع الزراعية وأجور العمالة غير الماهرة في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وتوفير تحويلات لخفض المخاطر التي يتعرض لها الفقراء، وخلق مناخ يؤدي إلى تحقيق النمو. غير أن هذه السياسات يجب أن يصاحبها إجراءات على مستوى الاقتصاد الجزئي تهدف إلى زيادة فرص نفاذ الفقراء إلى الأسواق وتحسين أداء هذه الأسواق، كما تتطلب وجود سياسات اقتصاد كلي تهدف إلى ضمان الاستقرار، وتحسين توزيع المكاسب من خلال الضرائب التصاعدية وتوجيه مخصصات الإنفاق بصورة أفضل. بالإضافة إلى ذلك، فإن تطوير المؤسسات وتمكين الفقراء مع توفير حوكمة جيدة هى أيضا من الأمور الضرورية.

الملحق (١)

دالة الإنتاج الكلي وتقسيم نصيب العامل من الناتج

يمكن كتابة دالة الإنتاج الكلي كما يلي:

$$Y_t = A_t K_t^{\alpha} L_t^{1-\alpha} \qquad (١)$$

حيث Y_t تمثل دالة كوب ودوجلاس Cobb-Douglas للإنتاج المتجانسة خطيا، مع افتراض تقدم فني محايد وفقا لهيكس ووجود عاملين فقط للإنتاج وهما: K_t رصيد رأس المال بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٢/١٩٩١ وL_t العمالة مقاسة بوحدات مادية. وحيث المعامل α، $0 < \alpha < 1$ هو نصيب رأس المال في الدخل، وA_t الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وقد تم افتراض أن مجموع أُس كل من رأس المال والعمالة في دالة الإنتاج الكلي يساوي الواحد الصحيح وفقا لفرضية ثبات الغلة مع الحجم.

وبالقسمة على L وأخذ اللوغاريتم الطبيعي ومفاضلة (١) كليا بالنسبة للزمن، يمكن التعبير عن دالة الإنتاج في صورة نصيب العامل من كل متغير، على النحو التالي:

$$\dot{y}_t = \alpha\, \dot{k}_t + \dot{a}_t \qquad (٢)$$

حيث يقيس الحرفان الصغيران $\dot{y}$، و $\dot{k}$ معدلات النمو اللوغاريتمية في نصيب العامل من الناتج (dy) ورأس المال لكل عامل (dk)؛ حيث $y = \ln \frac{Y}{L}$, $k = \ln \frac{K}{L}$. أما المتغير $\dot{a}$ فهو المؤشر غير المشاهد للتقدم الفني ويعكس النمو في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج أو $\frac{dA}{A}$، $a = \ln A$.

ومن ثم، فإن النمو في نصيب العامل من الناتج $\dot{y}$ هو مجموع مكونين هما: مساهمة كثافة رأس المال $\dot{k}$ وα ومساهمة النمو في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج $\dot{a}$.

الملحق (٢)

تقسيم معدلات النمو في نصيب العامل من الناتج الكلي:

انتقالات العمالة بين القطاعات مقابل نمو نصيب العامل من الناتج القطاعي

يمكن تعريف نصيب العامل من الناتج الكلي($y = Y/L$) كما يلي: $\frac{Y_1 + Y_2 + Y_3 + Y_4}{L_1 + L_2 + L_3 + L_4}$ حيث

Y_i و L_i ($i = 1, \ldots, 4$) الناتج القطاعي (القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٢/١٩٩١) والتشغيل القطاعي على التوالي. ويمكن كتابة هذا التعريف كما يلي:

$$y = l_1 y_1 + l_2 y_2 + l_3 y_3 + l_4 y_4 \qquad (٣)$$

حيث y هو نصيب العامل من الناتج الكلي، وy_i هو نصيب العامل من الناتج في القطاع i و l_i هو نصيب القطاع i من إجمالي التشغيل. وبمفاضلة المعادلة (٣) جزئيا بالنسبة للزمن والقسمة على y، يمكن كتابة معدل النمو في نصيب العامل من الناتج الكلي كما يلي:

$$\begin{aligned} g(y) = {} & g(l_1) \times l_1 \times y_1 + l_1 \times g(y_1) \times y_1 \\ & + g(l_2) \times l_2 \times y_2 + l_2 \times g(y_2) \times y_2 \\ & + g(l_3) \times l_3 \times y_3 + l_3 \times g(y_3) \times y_3 \\ & + g(l_4) \times l_4 \times y_4 + l_4 \times g(y_4) \times y_4 \end{aligned}$$

حيث $g(x)$ تشير إلى معدل النمو في X، ($g(x) = \frac{\partial x / \partial t}{x}$).

وتوضح عناصر العمود الأول من الطرف الأيمن من العلاقة السابقة أثر انتقالات العمالة بين القطاعات، بينما تعرض عناصر العمود الثاني النمو في نصيب العامل من الناتج في كل قطاع من القطاعات الأربعة.

الملحق (٣)

مؤشرات أخرى لوقع الفقر

١- مرونة مقاييس الفقر لمتوسط الاستهلاك ولعدم العدالة

لقد تغير القدر اللازم من معدل النمو لخفض معدلات الفقر مع مرور الوقت، وتفسر مرونة وقع الفقر للتغيرات في متوسط الإنفاق الاستهلاكي الأثر الذي يحدثه النمو على اتجاهات الفقر. ويبين الجدول (١-أ) تقديرات مرونة مقاييس الفقر للنمو—أى نسبة التغير في مؤشرات الفقر بالنظر إلى نسبة التغير في متوسط مستويات الإنفاق. ويتضح من الجدول أن معدلات الفقر كانت أكثر استجابة للنمو في متوسط الإنفاق خلال عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ مقارنة بسنوات المسوح الأخرى، بينما كانت أدنى استجابة في عام ١٩٩٠/١٩٩١. الأمر الذي يشير إلى أن الزيادة بنسبة ما في متوسط الإنفاق الاستهلاكي خلال عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ كان من شأنها أن تقلل كافة مقاييس الفقر أكثر منها في سنوات المسوح الأخرى، وكانت نسبة الخفض هى الأقل في عام ١٩٩٠/١٩٩١.

ومن ناحية أخرى، فإن مرونة مقاييس الفقر لمؤشر عدم العدالة (معامل جيني) كانت الأكثر ارتفاعا خلال عام ١٩٩٩/٢٠٠٠، وكانت المرونة المناظرة لها في عام ١٩٩٠/١٩٩١ قريبة منها. بينما كانت المرونة بالنسبة لمؤشر جيني أقل في عامى ١٩٩٥/١٩٩٦ و٢٠٠٤/٢٠٠٥. مما يشير ضمنيا إلى أن وجود تغير نسبي ما في مؤشرات جيني في الأربعة مسوح من شأنه أن يغير مقاييس الفقر في عامي ١٩٩٠/١٩٩١ و١٩٩٩/٢٠٠٠ بمعدل أعلى نسبيا مما حدث في عامى ١٩٩٥/١٩٩٦ و٢٠٠٤/٢٠٠٥. وهذا يشير إلى ارتفاع حساسية مقاييس الفقر للتغيرات في توزيع الدخل في أول مسحين عنها في المسحين الأخيرين.

الجدول (١-أ): مرونة مقاييس الفقر لمتوسط الاستهلاك ولعدم العدالة

		المرونة بالنسبة للاستهلاك	المرونة بالنسبة لمؤشر جيني
١٩٩٠/١٩٩١	P0	-١.٨٥	٣.١٥
	P1	-٢.٧٩	٧.٤٧
	P2	-٣.٧١	١١.٧٥
١٩٩٥/١٩٩٦	P0	-٣.٤٩	٢.٧٧
	P1	-٥.٥٧	٦.٢٢
	P2	٧.٦٨	٩.٦٨
١٩٩٩/٢٠٠٠	P0	-٣.٥٧	٣.٤٣
	P1	-٥.٧٤	٧.٤٧
	P2	-٧.٩٤	١١.٥٤
٢٠٠٤/٢٠٠٥	P0	-٣.٠٥	٢.٨٣
	P1	-٤.١٠	٥.٧٢
	P2	-٤.٧٢	٨.٢٢

المصدر: حسابات الباحثتين استنادا إلى بيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية ومؤشرات التنمية العالمية WDI.

٢- مؤشر الانحياز للفقراء

يمكن قياس معدل النمو المنحاز للفقراء بمتوسط معدل النمو في إنفاق الفقراء،[٧] وهم الذين كانوا يعيشون تحت خط الفقر في الفترة الابتدائية.

يتضمن الجدول (٢-أ) معدل النمو المنحاز للفقراء الذي يقيس معدل النمو العادل بالنسبة لمختلف الشرائح الخمسية quintiles. وبالنظر إلى الفترة بأكملها (١٩٩١/١٩٩٠-٢٠٠٥/٢٠٠٤)، يتضح أن التغير في نصيب الفرد من الإنفاق كان لصالح الفقراء بصورة طفيفة، حيث كان معدل النمو بالنسبة للشريحة الخمسية الأشد فقرا موجبا (٠.٦%) بينما كان سالبا بالنسبة للشرائح الخمسية الأخرى. وبالنسبة للشريحة الخمسية الثانية، فرغم تراجع نصيب الفرد من الإنفاق فيها، إلا أن هذا التراجع كان أقل منه في الشرائح الخمسية الثلاث الأخرى الأعلى. وتميز النمو بالعدالة خلال الفترة من ١٩٩١/١٩٩٠ وحتى ١٩٩٦/١٩٩٥ كما يتضح من ارتفاع معدل النمو في نصيب الفرد من الإنفاق بالنسبة للشريحة الخمسية الأشد فقرا، حيث ارتفع إلى ٥.٧٤%، وتبعته في ذلك الشريحتان الخمسيتان الثانية والثالثة، بينما كان معدل النمو بالنسبة للشريحتين الخمسيتين الأغنى سالبا. الأمر الذي يشير إلى تراجع نسبي في نصيب الفرد من الإنفاق داخل هاتين الشريحتين. وخلال الفترة الفرعية (١٩٩٦/١٩٩٥-٢٠٠٠/١٩٩٩) تراجع معدل النمو بصورة ملحوظة إلى ٠.٥٨% بالنسبة للشريحة الخمسية الأشد فقرا، كما أنه لم يكن عادلا؛ حيث كان معدل الزيادة في نصيب الفرد من الإنفاق بالنسبة للشريحة الخمسية الأشد فقرا أدنى منه في الشرائح الخمسية الأربع التالية مما يؤكد التدهور المشاهد في توزيع الإنفاق (الدخل). وأخيرا، شهدت الفترة الفرعية الأخيرة من عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ تراجعا في نصيب الفرد من الإنفاق بالنسبة لكافة الشرائح الخمسية. وكانت نسبة التراجع أكثر ارتفاعا في الشريحتين الخمسيتين الأشد فقرا والأكثر غنى، مما يشير إلى أن تجربة النمو لم تكن لصالح الفقراء، ولكن لصالح الشرائح الخمسية الثلاث الوسطى والتي عانت من تراجع نسبي أقل من الشريحتين الأولى والخامسة.

الجدول (٢-أ): معدل النمو في نصيب الفرد من الإنفاق في كل شريحة من الشرائح الخمسية المختلفة (%)

	٢٠	٤٠	٦٠	٨٠	١٠٠
٢٠٠٥/٢٠٠٤-١٩٩١/١٩٩٠	٠.٦٠	-٠.٣٥	-١.٣٤	-٢.٧٥	-٢.٠٨
١٩٩٦/١٩٩٥-١٩٩١/١٩٩٠	٥.٧٤	٢.٤٩	٠.٢٥	-٢.١٢	-٥.٩٨
٢٠٠٠/١٩٩٩-١٩٩٦/١٩٩٥	٠.٥٨	٠.٨٧	١.٠٨	١.٢٥	٢.١٨
٢٠٠٥/٢٠٠٤-٢٠٠٠/١٩٩٩	-١.٤٢	-١.٢٨	-١.٢١	-١.٢٢	-١.٤٣

المصدر: حسابات الباحثتين استنادا إلى بيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية ومؤشرات التنمية العالمية WDI.

[٧] لاحظ أن ذلك يختلف عن معدل النمو في متوسط الدخل (أو الإنفاق) للفقراء.

الملحق (٤)

بعض الجداول الإضافية

الجدول (م-١): التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي (أسعار ثابتة) (%)

	الزراعة	الصناعة	الخدمات الإنتاجية	الخدمات الاجتماعية	الإجمالي
١٩٩١	١٧.٣٧	٣٢.٨٦	٣٢.٠٣	١٧.٧٤	١٠٠.٠٠
١٩٩٢	١٦.٥٤	٣٣.٣٤	٣٣.٢٧	١٦.٨٥	١٠٠.٠٠
١٩٩٣	١٦.٧١	٣٣.٠٧	٣٢.٨٩	١٧.٣٣	١٠٠.٠٠
١٩٩٤	١٦.٨٧	٣٢.٧٦	٣٢.٣٤	١٨.٠٣	١٠٠.٠٠
١٩٩٥	١٦.٧٨	٣٢.٣٠	٣٥.٥٩	١٨.٣٣	١٠٠.٠٠
١٩٩٦	١٧.٢٦	٣١.٦٢	٣٢.٦١	١٨.٥١	١٠٠.٠٠
١٩٩٧	١٦.٩٥	٣١.٢٢	٣٣.٥٥	١٨.٢٨	١٠٠.٠٠
١٩٩٨	١٧.١١	٣٠.٨٦	٣٣.٣٩	١٨.٦٣	١٠٠.٠٠
١٩٩٩	١٧.٣٢	٣٠.٩٢	٣٣.١١	١٨.٦٥	١٠٠.٠٠
٢٠٠٠	١٦.٧٤	٣٣.١٣	٣٢.٢٥	١٧.٨٨	١٠٠.٠٠
٢٠٠١	١٦.٥٦	٣٣.٣٣	٣٢.١٣	١٧.٩٨	١٠٠.٠٠
٢٠٠٢	١٦.٤٦	٣٣.٢٠	٣١.٨٥	١٨.٤٩	١٠٠.٠٠
٢٠٠٣	١٦.٣٤	٣٥.٦٧	٣٠.٧٥	١٧.٢٤	١٠٠.٠٠
٢٠٠٤	١٥.١٨	٣٦.٨٧	٣١.٢١	١٦.٧٤	١٠٠.٠٠
٢٠٠٥	١٤.٩٢	٣٦.٠٧	٣٢.٢١	١٦.٨١	١٠٠.٠٠

المصدر: حسابات الباحثتين استنادا إلى بيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية ومؤشرات التنمية العالمية WDI.

الجدول (م-٢): معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وفقا لقطاعات النشاط (%)

	الزراعة	الصناعة	الخدمات الإنتاجية	الخدمات الاجتماعية	الإجمالي
١٩٩١	٥.٨٧٥-	٢٠.٢٧٤	٣.١٤٧	٣.٧١٣-	٤.٩٨٤
١٩٩٢	٥.٢٤٩-	٠.٩٤٦	٣.٣٦٧	٥.٥٢٧-	٠.٥٠٣-
١٩٩٣	٢.٥٣٣	٠.٦٨١	٠.٣١٢	٤.٣٩٠	١.٤٨٩
١٩٩٤	٥.١٦٢	٣.١٥٠	٢.٤٣٤	٨.٣٥٢	٤.١٥٢
١٩٩٥	٤.٦٤٢	٣.٧٨١	٦.٠٣٧	٧.٠٠٣	٥.٢٣٧
١٩٩٦	٧.٦٧٨	٢.٤٥٥	٤.٧٥٠	٥.٧٢٨	٤.٦٧٩
١٩٩٧	٣.١٤٢	٣.٦٧٠	٨.٠٣٥	٣.٦٥٩	٥.٠٠٠
١٩٩٨	٧.١٤٦	٤.٩٤٧	٥.٦٣٠	٨.٢٢٩	٦.١٤٩
١٩٩٩	٦.٢٦١	٥.١٩٥	٤.١٤٢	٥.١١٧	٥.٠١٢
٢٠٠٠	٠.٥٥٠	١١.٤٧٠	١.٢٩١	٠.٢٩٧-	٤.٠١٣
٢٠٠١	٤.٦٣٣	٦.٤١٢	٥.٤١٠	٦.٣٦٦	٥.٧٨٣
٢٠٠٢	٣.٦١٨	٣.٨٢١	٣.٢٩٠	٧.٢٠٦	٤.٢٢٥
٢٠٠٣	٢.٣٠٩	١٠.٧٤٣	٠.٤٤٦-	٣.٩٠٤-	٣.٠٨٣
٢٠٠٤	٢.٦٧١-	٨.٣٣١	٦.٣٤٨	١.٧٥٦	٤.٧٩٠
٢٠٠٥	٣.١١٩	٢.٥٨٧	٨.٢٢٦	٥.٢٩٣	٤.٨٨١
المتوسط	٢.٤٧	٥.٩٠	٤.١٣	٣.٣١	٤.٢٠
الانحراف المعياري	٤.١٥	٥.١٠	٢.٥٩	٤.٦١	١.٧١

***المصدر*:** حسابات الباحثتين استنادا إلى بيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية ومؤشرات التنمية العالمية WDI.

الجدول (م-٣): نصيب القطاعات من التشغيل (%)

	الزراعة	الصناعة	الخدمات الإنتاجية	الخدمات الاجتماعية	الإجمالي
١٩٩١	٣٣.٧٤	١٧.٣١	١٣.٩٦	٣٤.٩٩	١٠٠
١٩٩٢	٣٣.١٢	١٧.٣٨	١٣.٩٩	٣٥.٥٠	١٠٠
١٩٩٣	٣٢.٦٧	١٧.٧٣	١٣.٨٥	٣٥.٧٥	١٠٠
١٩٩٤	٣٢.٠١	١٨.١٤	١٤.٠١	٣٥.٨٤	١٠٠
١٩٩٥	٣١.٣٠	١٨.٤٦	١٤.١٨	٣٦.٠٦	١٠٠
١٩٩٦	٣٠.٥٩	١٨.٧٩	١٤.٣٤	٣٦.٢٨	١٠٠
١٩٩٧	٣٠.٠٠	١٩.١٣	١٤.٨٨	٣٥.٩٩	١٠٠
١٩٩٨	٢٩.٧٤	١٩.٥٩	١٤.٨٢	٣٥.٨٦	١٠٠
١٩٩٩	٢٩.٣١	٢٠.٢١	١٤.٩٣	٣٥.٥٥	١٠٠
٢٠٠٠	٢٨.٩١	٢٠.٧٥	١٥.١٣	٣٥.٢١	١٠٠
٢٠٠١	٢٨.٦٧	٢٠.٩٧	١٥.٢٧	٣٥.٠٨	١٠٠
٢٠٠٢	٢٨.٤٤	٢١.٧٩	١٥.٢٩	٣٤.٤٨	١٠٠
٢٠٠٣	٢٨.٠٨	٢٢.٠٠	١٥.٤٥	٣٤.٤٧	١٠٠
٢٠٠٤	٢٧.٨٦	٢٢.١٠	١٥.٦٤	٣٤.٤٠	١٠٠
٢٠٠٥	٢٧.٥٢	٢٢.٣٩	١٥.٩٣	٣٤.١٦	١٠٠

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية.

الجدول (م-٤): معدلات النمو في التشغيل القطاعي وعلى المستوى الكلي (%)

	الزراعة	الصناعة	الخدمات الإنتاجية	الخدمات الاجتماعية	الإجمالي
١٩٩١	٠.٩٤	٣.٢١	٣.٢١	٣.٨٢	٢.٦٤
١٩٩٢	٠.٨٦	٣.١٥	٢.٩٥	٤.٢٥	٢.٧٤
١٩٩٣	٠.٥٧	٣.٩٨	٠.٩٤	٢.٦٦	١.٩٦
١٩٩٤	٠.٩٤	٥.٣٩	٤.٢٨	٣.٢٩	٣.٠٣
١٩٩٥	٠.٧٨	٤.٨٩	٤.٣٠	٣.٧١	٣.٠٧
١٩٩٦	٠.٧٧	٤.٩٩	٤.٢٢	٣.٧١	٣.١٠
١٩٩٧	١.١٥	٤.٩٩	٧.٠٩	٢.٣٥	٣.١٦
١٩٩٨	١.١٦	٤.٤٩	١.٦١	١.٦٧	٢.٠٥
١٩٩٩	١.١٥	٥.٨٥	٣.٣٤	١.٧٣	٢.٦٠
٢٠٠٠	١.١٩	٥.٣٨	٤.٠٠	١.٦٠	٢.٦٠
٢٠٠١	١.١٦	٣.٠٩	٢.٩٥	١.٦٤	٢.٠٠
٢٠٠٢	١.١٤	٥.٩٦	٢.١٣	٠.٢٤	١.٩٨
٢٠٠٣	١.٥٠	٣.٨٠	٣.٨٩	٢.٧٦	٢.٨٠
٢٠٠٤	١.٦٨	٢.٩٣	٣.٧١	٢.٢٦	٢.٤٧
٢٠٠٥	١.٩١	٤.٥٢	٥.١٠	٢.٤٧	٣.١٨
المتوسط	١.١٣	٤.٤٤	٣.٥٨	٢.٥٤	٢.٦٣
الانحراف المعياري	٠.٣٥	١.٠٣	١.٤٧	١.٠٨	٠.٤٥

المصدر: حسابات الباحثتين استنادا إلى بيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية.

الجدول (م-٥): نصيب العامل من الناتج (أسعار ثابتة) (بالألف جنيه/عامل)

	الزراعة	الصناعة	الخدمات الإنتاجية	الخدمات الاجتماعية	الإجمالي
١٩٩١	٥.٠٧	١٨.٦٩	٢٢.٦٠	٤.٩٩	٩.٨٤٧٥
١٩٩٢	٤.٧٦	١٨.٢٩	٢٢.٦٩	٤.٥٣	٩.٥٣٧٠
١٩٩٣	٤.٨٦	١٧.٧١	٢٢.٥٥	٤.٦٠	٩.٤٩٣٢
١٩٩٤	٥.٠٦	١٧.٣٣	٢٢.١٥	٤.٨٣	٩.٥٩٦٢
١٩٩٥	٥.٢٥	١٧.١٥	٢٢.٥٢	٤.٩٨	٩.٧٩٨١
١٩٩٦	٥.٦١	١٦.٧٤	٢٢.٦٣	٥.٠٨	٩.٩٤٨٣
١٩٩٧	٥.٧٢	١٦.٥٢	٢٢.٨٣	٥.١٤	١٠.١٢٥٦
١٩٩٨	٦.٠٦	١٦.٦٠	٢٣.٧٣	٥.٤٧	١٠.٥٣٢٦
١٩٩٩	٦.٣٧	١٦.٤٩	٢٣.٩٢	٥.٦٦	١٠.٧٨٠١
٢٠٠٠	٦.٣٣	١٧.٤٥	٢٣.٢٩	٥.٥٥	١٠.٩٢٨٥
٢٠٠١	٦.٥٥	١٨.٠١	٢٣.٨٥	٥.٨١	١١.٣٣٣٨
٢٠٠٢	٦.٧١	١٧.٦٥	٢٤.١٢	٦.٢١	١١.٥٨٢٩
٢٠٠٣	٦.٧٦	١٨.٨٣	٢٣.١١	٥.٨١	١١.٦١٤٩
٢٠٠٤	٦.٤٧	١٩.٨٢	٢٣.٧٠	٥.٧٨	١١.٨٧٧٨
٢٠٠٥	٦.٥٥	١٩.٤٥	٢٤.٤١	٥.٩٤	١٢.٠٧٣٩
المتوسط	٥.٨٧	١٧.٧٨	٢٣.٢١	٥.٣٦	١٠.٦٠
الانحراف المعياري	٠.٧٢	١.٠٦	٠.٧٠	٠.٥٢	٠.٩١

المصدر: حسابات الباحثتين استنادا إلى بيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية ومؤشرات التنمية العالمية WDI.

الجدول (م-٦): معدلات النمو في نصيب العامل من الناتج (%)

	الزراعة	الصناعة	الخدمات الإنتاجية	الخدمات الاجتماعية	الإجمالي
١٩٩١	٦.٧٥١-	١٦.٥٣٥	٠.٠٥٨-	٧.٢٥٢-	٢.٢٨٤
١٩٩٢	٦.٠٦١-	٢.١٣٩-	٠.٤٠٩	٩.٣٨٠-	٣.١٥٣-
١٩٩٣	١.٩٥٠	٣.١٧٠-	٠.٦١٩-	١.٦٨١	٠.٤٥٩-
١٩٩٤	٤.١٨٤	٢.١٣٠-	١.٧٦٩-	٤.٨٩٧	١.٠٨٦
١٩٩٥	٣.٨٣٣	١.٠٥٧-	١.٦٦٥	٣.١٧٤	٢.١٠٣
١٩٩٦	٦.٨٥٢	٢.٤١٣-	٠.٥١١	١.٩٤٧	١.٥٣٣
١٩٩٧	١.٩٦٩	١.٢٦٢-	٠.٨٧٩	١.٢٧٥	١.٧٨٢
١٩٩٨	٥.٩١٩	٠.٤٣٥	٣.٩٥٣	٦.٤٥٤	٤.٠١٩
١٩٩٩	٥.٠٥٨	٠.٦١٧	٠.٧٧٣	٣.٣٣٣	٢.٣٥٠
٢٠٠٠	٠.٦٣٦-	٥.٧٨٣	٢.٦٠٨-	١.٨٦٣-	١.٣٧٦
٢٠٠١	٣.٤٣٣	٣.٢٢٣	٢.٣٨٥	٤.٦٥٣	٣.٧٠٩
٢٠٠٢	٢.٤٥٢	٢.٠١٤-	١.١٣٦	٦.٩٥٣	٢.١٩٨
٢٠٠٣	٠.٧٩٨	٦.٦٩٢	٤.١٧٠-	٦.٤٨٣-	٠.٢٧٦
٢٠٠٤	٤.٢٨٣-	٥.٢٤٩	٢.٥٤٤	٠.٤٩٥-	٢.٢٦٤
٢٠٠٥	١.١٨٩	١.٨٤٩-	٢.٩٧٠	٢.٧٥٦	١.٦٥٠
المتوسط	١.٣٣	١.٤٢	٠.٥٣	٠.٧٨	١.٥٣
الانحراف المعياري	٤.١٦	٥.٣١	٢.١٧	٥.٠٠	١.٧٢

المصدر: حسابات الباحثتين استنادا إلى بيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية ومؤشرات التنمية العالمية WDI.

الجدول (م-٧): نسبة التغير في نصيب الفرد من الإنفاق وفقا للشرائح العشرية خلال الفترة (١٩٩٠/١٩٩١-٢٠٠٤/٢٠٠٥)

شرائح السكان	٩١/٩٠-٠٥/٠٤	٩١/٩٠-٩٦/٩٥	٩٦/٩٥-٠٠/٩٩	٠٠/٩٩-٠٥/٠٤
١٠	٢.٩٦	٩.٩٢	٠.٣٨	١.٦٠-
٢٠	٠.٨٢	٣.٠٥	٠.٧٤	١.٢٩-
٣٠	٠.٢٩	١.٢٠	١.٠٣	١.٢٠-
٤٠	٠.١٥-	٠.١٧-	١.١٢	١.١٥
٥٠	٠.٦٣-	١.٧٣-	١.٤٠	١.١٣-
٦٠	١.١١-	٣.٠٥-	١.٣٦	١.١١-
٧٠	١.٦٨-	٤.٦٤-	١.٤٥	١.١٤-
٨٠	٢.٤٣-	٦.٦٤-	١.٦٢	١.٢٩-
٩٠	٣.٢٣-	٨.٩٠-	١.٨٤	١.٣٢-
١٠٠	٣.٦٣-	١١.١٧-	٤.٤٠	١.٩٣
متوسط النمو	٢.٠٨-	٥.٩٨-	٢.١٨	١.٤٣-

المصدر: حسابات الباحثتين استنادا إلى بيانات مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS).

الجدول (م-٨): أنصبة الفقراء وغير الفقراء وفقا للنشاط الاقتصادي لرب الأسرة خلال الفترة (١٩٩٠/١٩٩١-٢٠٠٤/٢٠٠٥)

	الحضر			الريف			كافة أنحاء مصر		
	غير فقراء	فقراء	الجميع	غير فقراء	فقراء	الجميع	غير فقراء	فقراء	الجميع
*١٩٩٠/١٩٩١									
الزراعة	٧.١١	١٤.٠٩	٨.٥٤	٥٦.٥٠	٦٦.٧٢	٥٩.٤٧	٣٠.٤٤	٤٥.٠٧	٣٤.٠٦
الصناعة	٣٤.٠٧	٣٢.٧٠	٣٣.٧٩	١٣.١١	٩.٠٤	١١.٩٢	٢٤.١٧	١٨.٧٧	٢٢.٨٣
الخدمات الإنتاجية	٢٩.٦٨	٣٠.٠٥	٢٩.٧٥	١١.٦٠	٩.١٣	١٠.٨٨	٢١.١٤	١٧.٧٣	٢٠.٢٩
الخدمات الاجتماعية	٢٩.١٤	٢٣.١٧	٢٧.٩٢	١٨.٨٠	١٥.١١	١٧.٧٣	٢٤.٢٦	١٨.٤٣	٢٢.٨١
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٩٥/١٩٩٦									
الزراعة	٥.٥٨	٨.٣٤	٥.٩٠	٤٦.٠١	٥٦.٢٣	٤٨.٥٩	٢٩.٧٢	٤٦.٢٧	٣٣.٠٨
الصناعة	٣٠.٩١	٤٠.٥٩	٣٢.٠٤	١٥.٥٧	١٤.٣٧	١٥.٢٧	٢١.٧٦	١٩.٨٢	٢١.٣٦
الخدمات الإنتاجية	٣٤.٢٤	٢٥.٢٢	٣٣.١٩	١٤.٣٥	١١.١٣	١٣.٥٣	٢٢.٣٦	١٤.٠٦	٢٠.٦٨
الخدمات الاجتماعية	٢٩.٢٦	٢٥.٨٤	٢٨.٨٧	٢٤.٠٧	١٨.٢٨	٢٢.٦١	٢٦.١٦	١٩.٨٥	٢٤.٨٨
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٩٩/٢٠٠٠									
الزراعة	٥.٩٣	١٤.١٥	٦.٧١	٤٣.٣٢	٥٤.٠٦	٤٥.٧٢	٢٧.٧٧	٤٥.٨٣	٣٠.٩٣
الصناعة	٢٩.١٨	٢٦.٥٦	٢٨.٩٣	١٦.٦٩	١٣.٨٧	١٦.٠٦	٢١.٨٨	١٦.٤٩	٢٠.٩٤
الخدمات الإنتاجية	٣٤.٢٤	٣١.٥٠	٣٣.٩٧	١٥.٧٧	١٢.٤٣	١٥.٠٢	٢٣.٤٥	١٦.٣٦	٢٢.٢١
الخدمات الاجتماعية	٣٠.٦٦	٢٧.٧٩	٣٠.٣٨	٢٤.٢٢	١٩.٦٥	٢٣.١٩	٢٦.٩٠	٢١.٣٣	٢٥.٩٢
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٠٠٤/٢٠٠٥									
الزراعة	٥.٨٠	١٥.٢٠	٦.٧٤	٤١.١١	٥٠.٩٩	٤٣.٧٨	٢٥.١٥	٤٣.٨٨	٢٨.٩٣
الصناعة	٢٩.٣٨	٣٠.٥٥	٢٩.٤٩	١٧.١٢	١٥.٣٧	١٦.٦٥	٢٢.٦٦	١٨.٣٨	٢١.٨٠
الخدمات الإنتاجية	٣٦.٢٢	٣١.٠٥	٣٥.٧١	١٦.٧٠	١٣.٠٩	١٥.٧٣	٢٥.٥٢	١٦.٦٦	٢٣.٧٤
الخدمات الاجتماعية	٢٨.٦٠	٢٣.٢٠	٢٨.٠٦	٢٥.٠٦	٢٠.٥٥	٢٣.٨٥	٢٦.٦٦	٢١.٠٨	٢٥.٥٤
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* يتبين من مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة لعام ١٩٩٠/١٩٩١، توافر الأنشطة الاقتصادية لأرباب الأسر دون الأفراد خلافا للمسوح الثلاثة اللاحقة. وللمقارنة، تم تقدير الأرقام الواردة في هذا الجدول وفقا للأنشطة الاقتصادية لأرباب الأسر، الأمر الذي يختلف عن تقديرها وفقا للأنشطة الاقتصادية للأفراد المتاحة فقط لثلاثة مسوح للدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة عن الأعوام ١٩٩٥/١٩٩٦، و١٩٩٩/٢٠٠٠، و٢٠٠٤/٢٠٠٥.

REFERENCES

Abdel-Kader, Khaled. 2006. *Private sector access to credit in Egypt: Evidence from survey data.* Working Paper Series, no. 111. Cairo, Egypt: Egyptian Center for Economic Studies.

Bigsten, A. and Levin, J. 2001. Growth, income distribution and poverty: A review. Paper presented at the WIDER Development Conference on Growth and Poverty, Helsinki 25-26 May.

Bourguignon, F. 2005. *Poverty-growth-inequality triangle: With some reflections on Egypt*. Distinguished Lecture Series, no. 22. Cairo, Egypt: Egyptian Center for Economic Studies.

CAPMAS (Central Agency for Public Mobilization and Statistics). Various issues. *HIECS (Household Income, Expenditure and Consumption Surveys).* Cairo, Egypt: CAPMAS.

CBE (Central Bank of Egypt). Various issues. *Economic Review.* Cairo, Egypt: the Central Bank of Egypt.

Christiansen, L., L. Demery and J. Kühl. 2006. *The role of agriculture in poverty reduction: An empirical perspective.* Policy Research Working Paper, no. 4013. Washington, D.C.: World Bank.

Datt, G. and Ravallion, M. 1992. Growth and redistribution components of changes in poverty measures: A decomposition with applications to Brazil and India in the 1980s. *Journal of Development Economics* 38, pp. 275-95.

Dobronogov, A. and F. Iqbal. 2005. *Economic growth in Egypt: Constraints and determinants.* Middle East and North Africa Working Paper Series, no. 42. Washington, D.C.: World Bank.

El-Laithy, H. and N. El Ehwany. 2006. Employment-poverty linkages. Towards a pro-poor employment policy framework in Egypt. Unpublished paper submitted to the International Labour Office, Cairo, Egypt.

ERF (Economic Research Forum) and FEMISE (Euro-Mediterranean Forum of Economic Institutes). 2004. *Egypt country profile: The road ahead for Egypt.* Cairo, Egypt: Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran, and Turkey.

Fei, J.C.H. and G. Ranis. 1965. Development of the labor surplus economy: Theory and policy. *Canadian Journal of Economics and Political Science* 31 (2), pp. 283-4.

Foster, J., J. Greer and E. Thorbecke. 1984. A class of decomposable poverty measures. *Econometrica* 52: pp. 761-65.

Khan, A.R. 2001. *Employment policies for poverty reduction.* Issues in Employment and Poverty Discussion Paper, no. 1, Recovery and Reconstruction Department. Geneva: International Labor Organization.

Khan, A.R. 2005. Growth, employment and poverty: An analysis of the vital nexus based on some recent UNDP and ILO/SIDA studies. Paper prepared under the joint ILO-UNDP program on Promoting Employment for Poverty Reduction.

Kheir-El-Din, H. and T. Moursi. 2007. Sources of economic growth and technical progress in Egypt: An aggregate perspective in *Explaining growth in the Middle East,* edited by Nugent*, J. and H. Pesaran, Elsevier, chapter 7.*

Kuijs, L. and T. Wang. 2005. *China's pattern of growth: Moving to sustainability and reducing inequality*. Policy Research Working Paper, no. 3767. Washington, D.C.: World Bank.

Lewis, A. 1954. *Economic development with unlimited supply of labor.* The Manchester School of Economics and Social Studies, 22 pp. 139-91.

Nehru, V. and Dhareshwar A. 1993. A new database on physical capital stock: Sources, methodology and results. Available online at: http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTRESEARCH/0,,contentMDK:20699846~pagePK:64214825~piPK:64214943~theSitePK:469382,00.html

Osmani, S. R. 2003. *Exploring the employment nexus:Topics in employment and poverty.* Report prepared for the Task Force on the joint ILO-UNDP program on Promoting Employment and Poverty.

Pen, J. 1971. *Income distribution*. London: Allen Lane.

Ravallion M. and S. Chen. 2001. *Measuring pro-poor growth.* Policy Research Working Paper, no. 2666. Washington D.C.: World Bank.

Ravallion, M. and Datt, G. 1996. How important to India's poor is the sectoral composition of economic growth. *World Bank Economic Review* 10, pp. 1-25. Washington D.C.: World Bank.

UNDP (United Nations Development Programme) and INP (Institute of National Planning, Egypt). 2005. *Egypt human development report. Choosing our future: Towards a new social contract.*

World Bank and Ministry of Planning. 2002. *Poverty reduction in Egypt: Diagnosis and Strategy*, vol. I, report no. 24234-EGT.

World Bank and Ministry of Planning. 2004. *A poverty reduction strategy for Egypt*, report no. 27954-EGT.

World Bank. 2000. *Attacking poverty*. The World Development Report. Washington, D.C.: World Bank.

World Bank. World Development Indicators, online database. Washington, D.C.: World Bank.